الأمم المتحدة

A/58/PV.41

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٤١**
الأربعاء، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٥٠ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما

تقرير الأمين العام (A/58/359)

السيدة ندهلوفو (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): تؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به ممثل المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن جنوب أفريقيا، إذ تساهم في مناقشة التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فإنما تفعل ذلك بشعور من الاعتزاز بالإنجازات المحرزة. ونحن نشعر بذلك ليس لأننا شاركنا بنشاط في جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدت خلال العقد الماضي فحسب، بل أيضا لأنه كان لنا شرف استضافة كل من المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، في العام ٢٠٠١، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، في العام ٢٠٠٢.

وتؤيد جنوب أفريقيا تأييدا قويا الاعتراف - الوارد في القرار ٢٧٠/٥٧ باء، وهو أساس هذه المناقشة - بحقيقة أننا تخطينا مرحلة المناقشة العادية والتخطيط، وعلينا الآن أن نضمن التنفيذ الفعلي لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة. فبعد أن عقدنا هذه المؤتمرات ومؤتمرات القمم، نواجه اليوم التحدي بأن نضمن تنفيذ القرارات التي اتخذتها تلك الاجتماعات العالمية بصورة متماسكة وفعالة. وفي هذا الصدد، فإن النتيجة الرئيسية التي تريد جنوب أفريقيا أن تراها من جراء تنفيذ هذه القرارات هي أن يؤدي ذلك التنفيذ إلى حياة أفضل للبشرية جمعاء.

وجنوب أفريقيا بوصفها جزءا من العالم النامي، تعرف المصاعب الهائلة لتحقيق أهداف التخلص من العوز والتخلص من الخوف. فهذا تحد لا يمكن لبلد واحد أن يواجهه منفردا. إنه بالفعل تحد لنا جميعا ويجب معالجته في سياق متعدد الأطراف.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-57380 (A)

وفي هذا السياق، توفر نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، أساسا شاملا للعمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وفي سبيل تحقيق الأهداف الرئيسية، وهي القضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي الدائم والتنمية المستدامة. وحقيقة أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، تعني أيضا أن المنظمات الإقليمية والدولية، فضلا عن الأمم المتحدة بأسرها، لها دور تؤديه في هذه الشراكة الهامة. ولكن لكي تنجح هذه الشراكة، ينبغي لكل دولة عضو أن تنفذ الالتزامات التي قطعتها.

ولقد أظهرت جنوب أفريقيا الالتزام من جانبها بالمساهمة بفكرة الشراكة، بحيث أنها، بين أمور أخرى، دعمت وساهمت في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. فهذه المبادرة التي ولدت في أفريقيا، وتلقت الدعم السخي من الأمم المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء والمنظمات، تسعى لمواجهة المشاكل الخاصة بأفريقيا في إطار مؤسسي متماسك من الشراكة والمنافع المتبادلة.

ومهما تكن أهمية هذا الإطار الإقليمي بالنسبة إلى التصدي للمسائل التي تواجهها أفريقيا، فإن الحاجة إلى تهيئة بيئة اقتصادية واجتماعية دولية مناسبة تظل شرطا أساسيا لنجاحها. وبالنظر إلى إدراكها لهذه الحقيقة، فقد أعربت جنوب أفريقيا عن خيبة أملها لفشل مناقشات كانكون، ولكنها في نفس الوقت أكدت إصرارها على إعادة وضع الجولة الإنمائية، المتفق عليها في الدوحة، على المسار الصحيح. ونرى كذلك ضرورة ضمان مشاركة البلدان النامية في وضع جدول الأعمال وتحديد قواعد التفاعل الدولي في الميادين الاقتصادية والمالية والنقدية.

ولكن تقع على عاتق منظومة الأمم المتحدة أيضا مسؤولية هامة، وهي أن تبقى دائمة الانشغال في تنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وهناك أهمية خاصة للحاجة إلى ضمان أن تدمج المبادئ التوجيهية للسياسات الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في برامج العمل والأنشطة التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة.

إن وفدي يقر بالحاجة إلى تعزيز دور الجمعية العامة بوصفها أعلى آلية حكومية دولية لصياغة وتقييم السياسات في المسائل المتعلقة بالمتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، من المهم كفالة أن تسمح أساليب عمل لجانها وجلساتها العامة، بالحد الأقصى من التركيز والمشاركة، بغية تعزيز دور الجمعية العامة في استعراض التقدم المحرز في التنفيذ.

وبالإشارة إلى الدور الهام الذي تؤديه الجمعية العامة بوصفها هيئة تداولية وتشريعية تتولى تحديد المعايير والمبادئ التوجيهية، فإنها تُعتبر السلطة المثلى لمحمل عملية رصد ومراقبة تنفيذ القرارات التي تتخذ في المحافل المتعددة الأطراف. وتوحي قدرة الأمم المتحدة على عقد المؤتمرات، حسبما رأيناه في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية في العقد السابق، وحسبما عكسه، على سبيل المثال، ارتفاع مستوى المشاركة في مؤتمر قمة الألفية والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي دورا إجماليا في التنسيق والرصد، بحيث تراقب عملية التنفيذ من جانب الجهات الفاعلة كافة، بما فيها حكومات البلدان والمؤسسات الإقليمية والعالمية والمجتمع المدني.

ويمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بل وينبغي له أن يتصرف بوصفه الآلية المركزية للتنسيق على نطاق

المنظومة، كما ينبغي مواصلة تعزيزه. وفي ذلك الصدد، يؤيد وفدي بوجه خاص التوصية الواردة في القرار ٢٧٠/٥٧ باء بأن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق استخدامه الشامل لعدة قطاعات، باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وعمليات متابعتها، وتقييم أثرها في تحقيق أهداف وغايات المؤتمرات ومؤتمرات القمة. والدور الذي يمكن للجنة الإحصاء أن تؤديه عن طريق تحسين واستكمال مؤشرات تقييم تنفيذ الالتزامات وتحقيق الأهداف الإنمائية يظل دوراً هاما.

وفي نطاق هذه الشراكة، يتسم أيضا بالأهمية التسليم بالدور الهام الذي ينبغي أن تؤديه مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. والاجتماع رفيع المستوى الذي يعقد ربيع كل عام بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، والذي يجري خلاله في جملة مسائل مناقشة القضية الهامة المتمثلة في تماسك وثبات النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية دعما للتنمية، هو أصلاً دليل على الجهد المبذول من أجل تنفيذ القرارات التي اتخذها مؤتمر مونتيري، من أجل تحسين الحوار والتنسيق بين الأمم المتحدة وتلك المؤسسات. وهذا يفتح آفاقا جيدة لعقد مناقشات مستقبلية بشأن جدول أعمال التنمية الدولية ولجرد التقدم المحرز في تنفيذ توافق مونتيري.

وفي الوقت نفسه، ينبغي التسليم بالدور الهام الذي يتوجب على المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والقطاع الخاص أن تؤديه في التنفيذ والمتابعة المنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

إن المسؤولية عن التنفيذ الناجح لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة تقع على عاتقنا جميعا من دول أعضاء ومنظمات غير حكومية ومنظومة الأمم المتحدة. وما لم نبد الإرادة السياسية اللازمة للنجاح فلن تؤتي الالتزامات التي تعهدنا بها خلال تلك المؤتمرات والقمم ثمارها. وإن الأهداف التي حددناها بأنفسنا في هذه الاجتماعات الرئيسية من أجل استئصال شأفة الفقر وتحسين معيشة ملايين البشر معرضة هي نفسها لخطر الفشل.

وأود أيضا التعليق باقتضاب على متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل.

لقد تعهد المجتمع الدولي بالتزامات عميقة إزاء الأطفال خلال الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، وأيد بالإجماع الإعلان وخطة العمل المعنونين ”عالم صالح للأطفال“. إن اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بها تشكل منعطفا هاما في تاريخ المعاهدات نظرا لتصديق جميع دول العالم تقريبا عليها. وتشكل أصوات الأطفال وشواغلهم وطموحاتهم جزءا لا يتجزأ من الوثيقة الختامية التي اعتمدت في عام ٢٠٠٢. وهذه الالتزامات ببناء عالم صالح للأطفال يجب أن تدفعنا إلى تنفيذ التزاماتنا بوصفها مسألة ذات أولوية، حيث أن القضايا التي نواجهها تتعلق، على نحو ما صرح به الأمين العام كوفي عنان، بمستقبل البشرية.

إن المجتمع الدولي يواجه أزمات عالمية وعددا من الصراعات دائما ما تقع فيها حياة الأطفال فريسة الصراعات والكوارث الإنسانية. بيد أن التحديات المتمثلة في تحسين حياة الأطفال في العديد من بلدان العالم قد أحرزت تقدما هاما. فالعمل الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بالشراكة مع الحكومات قد استمر في التطرق

إلى حقوق الطفل من زاوية شاملة. وقد تم وضع العديد من الخطط الوطنية التي تستند إلى نتائج الدورة الاستثنائية، والعمل جار على تنفيذها. من هنا، فإن لدى المجتمع الدولي خريطة طريق ينبغي له من خلالها الاستمرار في الوفاء بالعهود التي قطعها لأطفال العالم.

وختاما، اسمحوا لي بأن أعرب عن تأييد وفدي للتوصيات التي طرحها الأمين العام في تقريره (A/58/228) بشأن معالجة المسألة الجدية المتمثلة بسلامة حركة السير على طرقات العالم. ونسلط الضوء مجددا على أن عبء الإصابات التي تتسبب بها حوادث السير على الطرقات يقع بصورة غير تناسبية على كاهل شعوب البلدان المتدنية والمتوسطة الدخل، حيث نكبت أفريقيا بأعلى معدل للوفيات بحوادث السير والبالغ ٢٨ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة. وتثير قلقا خطيرا إسقاطات منظمة الصحة العالمية التي توحي بأن الإصابات من جراء حوادث السير على الطرقات سوف تحتل بحلول العام ٢٠٢٠ المرتبة الثالثة بين الأسباب المؤدية إلى الوفاة والإعاقة، بحيث تسبق مشاكل صحية أخرى من قبيل الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وغني عن البيان الأثر الذي يمكن أن يترتب على هذا الواقع في التنمية المستدامة للبلدان النامية.

من هنا، أود الإعراب عن تأييدي للتوصية التي طرحها الأمين العام في تقريره بتعزيز التعاون الدولي دعما لتنمية القدرات الوطنية للدول الأعضاء التي تحتاج إلى مثل هذه المساعدة في معالجة المشكلة المذكورة. ومن جملة ما تستطيع منظومة الأمم المتحدة القيام به في إطار الدور الذي تؤديه في معالجة مشكلة السلامة العالمية للطرقات، تشكيل هيئة تنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة مهمتها تيسير وتنسيق جهود السلامة على طرقات العالم. وينبغي الترحيب بمثل هذا المجهود.

السيد كازيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقريره الذي أعد بموجب البند ٥٠ من جدول الأعمال المعنون ''التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما''. ومن وجهة نظرنا، فإن تقريره ثمرة عمل مستفيض وشامل قامت به الأمانة العامة ووفود الدول الأعضاء التي قدمت توصياتها بموجب هذا البند من جدول الأعمال في إطار الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية الذي ترأسه رئيس الجمعية.

ونشعر بالتشجيع حيال ملاحظة التقرير بأن توافق الآراء العالمي الناجم عن مؤتمرات القمة والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة في العقد الماضي حول قضيتي استئصال الفقر وتحقيق التنمية المستدامة بوصفهما شاغلين مركزيين لأطر السياسة الوطنية والدولية قد جدد جدوى عمل الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والميادين الأخرى ذات الصلة، وجدوى مهمتها في توجيه ومواءمة السياسات من أجل التنمية.

وفي ذلك الصدد، فإن مؤتمر قمة الألفية شكل بحق منعطفا هاما في عملية تحويل توافق الآراء العالمي المستجد إلى أهداف ومرام محددة، تستند إلى التزام سياسي على أرفع مستوى. ولقد تعهدنا في إعلان الألفية بتعزيز أواصر التضامن والشراكة الدوليين من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في مواعيد زمنية محددة.

ونتشاطر الرأي القائل إن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة – وهما مؤتمران رئيسيان عقدا العام الماضي في مونتيري وجوهانسبرغ على التوالي – برهنا على أنهما حدثان عالميان مفيدان جدا فيما

يتعلق بتوفير آليات للتركيز على رصد التقدم المحرز صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي نفس الوقت، فإن مسألة التكامل المفاهيمي لشتى الجهود لمتابعة نتائج تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية هي مسألة هامة إلى حد كبير نظرا للحاجة إلى ضمان تنسيق أفضل للأنشطة العالمية والإقليمية والوطنية من أجل التنمية. وفي هذا الصدد، يرى وفدي أن وجود هيكل للتنفيذ والمتابعة على نحو متكامل ومنسق هو عامل رئيسي للنهوض بالإجراءات التي يعزز بعضها بعضا في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

وتتشاطر كازاخستان الرأي القائل إن بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي له أهمية حاسمة في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها. وبالنسبة لبلدي، يسعنا القول إنه أصبح ممكنا إدراج التزاماتنا المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية بنجاح في برامجنا واستراتيجياتنا الوطنية على المدى الطويل نتيجة الإرادة السياسية، التي أعرب عنها قادتنا بصراحة، للسعي من أجل تنمية كازاخستان، مستهدين بمبدأ المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية للدولة تجاه المواطنين.

إن تقرير كازاخستان بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وهو أول تقرير يقدمه بلد ينتمي إلى رابطة الدول المستقلة، بيّن أن تلك الأهداف انعكست بالكامل في استراتيجياتنا الإنمائية الوطنية والسياسات والبرامج القائمة. ونوافق أيضا على أن وجود بيئة مؤاتية على المستوى الدولي يتطلب شراكة معززة بين البلدان المانحة والمتلقين، على أساس اعتراف القيادة والملكية الوطنيتين بالأهداف الإنمائية، وكذلك على أساس السياسات الحكيمة والحكم السديد على الصعيدين الوطني والدولي.

ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها دوليا، من الضروري مضاعفة الجهود لحشد الموارد المالية واستخدامها بشكل فعّال كوسائل للتنفيذ. وبلوغ هدف الأمم المتحدة المعني بالمساعدة الإنمائية الرسمية المتمثل في نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مع حشد الموارد المحلية للبلدان المتلقية، ينبغي اعتباره عاملا رئيسيا لبلوغ هذه الأهداف الهامة مثل استئصال الفقر، وتحسين المؤشرات الاجتماعية، وتحقيق معايير حياتية أفضل، وحماية بيئتنا.

وفي ذلك الصدد، فإن وفدي يولي أهمية قصوى للحوار رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي سيعقد الأسبوع القادم وفقا لتوافق الآراء في مونتيري من أجل تنسيق المتابعة لمؤتمر مونتيري، على المستوى الحكومي الدولي.

وتؤمن كازاخستان بأن دور منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، هو دور حاسم على الدوام من حيث مساعدة الحكومات في جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية. واجتماعات الربيع المشتركة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ينبغي أن تظل أداة هامة لرصد التقدم الذي تحرزه منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال من التعاون الدولي.

ويود وفدنا أن يرحب بقرار الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة الذي يقضي بتقييم العمل مرة كل سنتين كمثال على النهج المنسق لتنفيذ نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة. وبرأينا، ينبغي أن ييسر ذلك القرار تقييما أعمق للتقدم في متابعة نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة.

ونؤمن أيضا بأن عملية استعراض التقدم ينبغي استخدامها لإعادة التأكيد على الأهداف والمرامي المتفق

عليها في المؤتمرات ومؤتمرات القمة، وتحديد العراقيل والقيود وكذلك الإجراءات والمبادرات للتغلب عليها. وفي هذا السياق هناك حدث رئيسي سينعقد عام ٢٠٠٥ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات التي قطعت في إعلان الألفية، حسبما أشارت إليه الجمعية العامة في قرارها ٥٧/٢٧٠ باء، نأمل أن يسهم في تلك العملية.

وختاما، أود أن أكرر قناعتنا ومفادها أنه ينبغي للأمم المتحدة مواصلة الاضطلاع بدور حاسم لضمان التقدم الثابت صوب تشكيل الشراكات العالمية من أجل التنمية وتنفيذ نتائج المحافل العالمية.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أشكر الأمين العام على تقريره بشأن هذا البند الهام (A/58/359). ونؤيد أيضا الملاحظات التي أدلى بها ممثل المغرب الموقر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد آن الأوان لمواجهة التحديات الناجمة عن انعدام التقدم في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين الأخرى ذات الصلة. يجب علينا أن نفي بالالتزامات التي قطعناها في المؤتمرات ومؤتمرات القمة، حيث وضعنا معا الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا الرامية إلى استئصال الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الدائم والنهوض بالتنمية المستدامة.

وبالفعل، انبثقت برامج عمل متينة عن تلك التجمعات لتيسير تحقيق أهداف التنمية ومراميها، بما في ذلك إعلان الألفية ونتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ولهذا، يجب أن ننتقل من حالة وضع الأهداف والالتزامات إلى حالة التنفيذ الملموس على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. إن المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية نجحت أيضا في إشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وغيرها من أصحاب المصالح ذوي الصلة في العملية الإنمائية. وكما ذكر في تقرير الأمين العام، فقد ''سجلوا بذلك المرحلة الهامة الأولى في عملية دفع قضايا التنمية إلى مقدمة جدول الأعمال المتعدد الأطراف'' (A/58/359، الفقرة ٤).

وإزاء هذه الخلفية، رحب وفدي بالقرار ٥٧/٢٧٠ باء بشأن الموضوع المعروض علينا. ونؤمن بأن هذا القرار الشامل ينبغي الاستناد إليه للاستهداء به وبوصفه أساسا لعمل هيئات الأمم المتحدة المعنية وغيرها من أصحاب المصالح المسؤولين عن تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة.

على الصعيد الوطني، فإن السياسات والاستراتيجيات الإنمائية المناسبة هي بالفعل جوهرية لتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها. والحقيقة هي أن الاقتصادات المحلية ترتبط ارتباطا وثيقا بنظام الاقتصاد العالمي؛ الأمر الذي يبرز الحاجة إلى إنشاء بيئة اقتصادية عالمية مؤاتية لدعم جهود التنمية الوطنية. وتحقيقا لهذا الهدف، من الضروري أن نؤكد، من بين أمور أخرى، على الحاجة إلى تعزيز الشراكة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛ وأهمية تعزيز تماسك منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية؛ والحاجة إلى إشراك أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، في هذه العملية.

وهذا النهج الكلي سيتطلب بالتأكيد صياغة استراتيجية عالمية. وفي سياق بند جدول الأعمال المعروض علينا، فإن هذه الحركة ستكون خطوة في ذلك الاتجاه. ولذلك الغرض، فإن مبادرة الأمين العام بتشكيل فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة هي بالتأكيد هامة وحسنة التوقيت. وفي ذلك الصدد، ينتهز وفدي هذه المناسبة لمناشدة الفريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة أن يعزز الجهود

الرامية إلى تكامل وتنسيق نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها. كما أن لهيئات الأمم المتحدة الأخرى، في هذا الصدد، دورا على نفس القدر من الأهمية.

إن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه العاملة ذات الصلة، تعمل على أساس نظام ذي مستويات ثلاثة من أجل متابعة المؤتمرات واستعراضها، وتضطلع جميعها بأدوار جوهرية في عملية التنفيذ. لذلك من الضروري أن نتأكد أن كل جهاز من هذه الأجهزة يعي بشكل كامل الصلات القائمة بين نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة بصفتها جزءا من جهود مشتركة، ويسهم في تحقيق إطار متكامل من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

علاوة على ذلك، من الضروري تعزيز العلاقات بين وضع السياسات العامة على الصعيد الحكومي الدولي وبين العمل التنفيذي الذي يتم على الصعيد القطري من قبل الصناديق، والبرامج والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. ومثل هذا النهج سيؤدي إلى زيادة قوة التماسك بين كامل أنشطة وأعمال الصناديق، والبرامج، ومنظمات وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة في عملها من أجل تحقيق نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمم.

ولبلوغ تلك الأهداف، ينبغي أن نسعى إلى مزيد من التماسك والتنسيق في عمل الجمعية العامة وخاصة في الجلسات العامة وفي اللجنتين الثانية والثالثة. وسيضمن ذلك أن تكون المنظومة مجهزة بالكامل كي تتبنى نهجا متكاملا من اجل متابعة نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمم.

وفيما يتعلق ببرنامج عمل اللجنة الثانية، فإن وفدي يؤيد وجهة النظر التي تفيد بأن إعادة هيكلة وتنظيم جدول أعمال تلك اللجنة يحتاج إلى أن ينعكس في إطار التنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج المؤتمر ومتابعتها. ويجب أن يتم ذلك دون تمييع أي بند من بنود جدول الأعمال مثل البنود التي لها علاقة بالمديونية أو التجارة أو تمويل التنمية والتي هي ذات أهمية جوهرية للبلدان النامية.

وثمة تدبير إيجابي آخر من الممكن أن يساعد في عملية التنفيذ وهو إمكانية القيام باستعراض شامل في العام ٢٠٠٥ للإجراءات الخاصة بتحقيق ذلك الهدف. ويعتقد أن من شأن مثل هذا الحدث الرئيسي أن يثبت جاذبيته وفعاليته على الصعيد السياسي للدول الأعضاء.

وبناء على ذلك، فإن عملية الاستعراض يجب أن تعطى أولوية في جدول أعمال الجمعية العامة، بما يتماشى مع القرار الذي اتخذ في الدورة السابعة والخمسين مع مراعاة الحاجة إلى إيلاء المزيد من الأهمية والتماسك والوضوح لتنفيذ إعلان الألفية. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد على أن أهمية مثل هذا الاستعراض ينبغي أن ينظر إليها ضمن إطار المتابعة المتكاملة والمنسقة لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة.

ومن أجل تحقيق هدفنا، يود وفدي أن يؤكد على الدور الرئيسي الذي تضطلع به الجمعية العامة بوصفها أسمى آلية حكومية دولية والأداة الأكثر أهمية من أجل تقييم السياسات العامة حول الأمور التي لها علاقة بالمتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. ويجب على الجمعية العامة أن تكفل تحقيق هدف تكامل وتناسق التوجيهات السياسية المتخذة بناء على توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفته آلية تنسيق اللجان العاملة والوكالات المتخصصة. علاوة على ذلك، ينبغي للجمعية العامة أن تبدأ بتعزيز تماسك السياسات فيما بين منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز،

ومنظمة التجارة العالمية في تحقيق الأهداف الإنمائية، خاصة بالنسبة لاستئصال شأفة الفقر والنهوض بالأمن الغذائي وتعزيز التنمية المستدامة.

وفي الختام، يود وفدي أن يؤكد من جديد على أن التركيز يجب أن ينصب على التنفيذ، فيما نصون الوحدة الموضوعية لكل من المؤتمرات ومؤتمرات القمم وآليات المتابعة ذات الصلة. وللمضي قدما، ينبغي لنا أن نسعى إلى التأكد من أن عملية التنفيذ تكمل عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة بشكل عام. إلا أنه، ومهما كانت التحديات كبيرة، علينا أن نتفاءل بإمكانية تحقيق تلك الأهداف. ويحدونا الأمل ألاّ نتراجع بل نظهر الإرادة السياسية لمواصلة إحراز المزيد من التقدم كما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٥٠ المتعلق باتخاذ المزيد من التدابير لإعادة هيكلة الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد جامايكا البيان الذي أدلى به ممثل المغرب بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونشارك أيضا المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى الأمين العام على تقريره عن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة (A/58/359). ويوفر التقرير تقييما مفيدا للخطوات الأولية التي اتخذت من أجل تنفيذ القرار ٢٧٠/٥٧ باء.

إن اتخاذ ذلك القرار يشكل خطوة مهمة نحو دعم توافق الآراء حول الحاجة إلى التركيز الصارم على التنفيذ. فهو يوفر إطارا للربط بين سياسات التنمية على المستوى الحكومي الدولي والنشاطات التشغيلية على المستوى القطري. وإن شئنا بلوغ أهداف التنمية للألفية والتأكد من بذل جهود أساسية وعملية من أجل تحقيق مختلف الأهداف التي وضعناها في المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ينبغي لجميع هيئات الأمم المتحدة أن تعمل بتناغم بغية تحسين تنسيق دعم التنفيذ.

وفي حين أنه لم يمض على اتخاذ القرار سوى أربعة أشهر، فنحن مسرورون أنه، وكما ذكر الأمين العام، اتخذت خطوات ملموسة في عدد من المجالات في الجمعية العامة وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على حد سواء لتنفيذ القرارات والتوصيات الرئيسية. ومع ذلك، كنا نود لو تم تزويدنا ببعض التفاصيل حول العمل الفعلي لآليات المتابعة التي تم إنشاؤها بناء على الفصل الثالث من توافق آراء مونتيري من أجل تسهيل التحليل والتقييم العميقين للعمل الذي تم حتى الآن. ومن المهم أن يكون هناك في الدورات المقبلة للجمعية العامة تركيز خاص على توفير هذه المواد.

وفيما يتعلق بالإجراءات الأخرى التي يتعين أن تتخذها الجمعية العامة أثناء هذه الدورة الثامنة والخمسين لدعم تنفيذ هذا القرار، نحث على بذل قصارى الجهود للتعجيل بالنظر في برنامج العمل الإرشادي المنقح للجنة الثانية كي يتسنى اتخاذ قرار في الموعد النهائي المحدد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. بيد أن من الأهمية بمكان تناول مسألة إعادة هيكلة عمل اللجنة بعناية بحيث لا يؤثر ذلك سلبا على نوعية المداولات وفعالية أعمال اللجنة. والمهم بصفة خاصة ألا تُحجب بأي شكل قضايا محددة تهم البلدان النامية وتتعلق بالمناقشة الجارية حاليا بشأن السياسة الاقتصادية العالمية.

ونرحب بالتوصية القاضية بزيادة المشاورات بين رئيسي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونحث على إتخاذ خطوات ملموسة لضمان إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الاتصالات.

ويقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور هام في المراقبة، ويظل الهيئة الأكثر ملاءمة لتنسيق أنشطة متابعة تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وثمة حاجة واضحة إلى تعزيز الاتساق، والتنسيق، والتعاون على الصعيد الحكومي الدولي بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات الحكومية الدولية من قبيل مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. ولذلك، ينبغي تعزيز اجتماعات فصل الربيع السنوية بين المجلس ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، ونرحب بعزم المجلس المتضمن في قراره ٤٧/٢٠٠٣، على دعوة ممثلي مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى المشاركة في الدورات التي ستعقد في المستقبل.

غير أنه بغية تحسين قيمة عمليات تبادل الآراء هذه، من الأهمية بمكان أن توفر نتائج هذه الاجتماعات مقترحات ملموسة ذات توجه عملي يكون لها تأثير عملي على عمل هذه الهيئات فيما يتعلق بقضايا التنمية. وهذا من شأنه أن ييسر المزيد من الاتساق الفعال والإجراءات العملية لدعم أنشطة المتابعة، ولا سيما توافق آراء مونتيري.

ومن الأهمية بمكان في كل ذلك ألا نفقد الاهتمام بفعل زيادة التركيز على تحيل المواضيع والمسائل المشتركة بين القطاعات. وينبغي ألا نحول استعراض التنفيذ إلى ممارسة أكاديمية معقدة. وبغية تجنب ذلك، ينبغي أن يواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التركيز بصفة خاصة على الرصد. ولقد أيدت جامايكا إنشاء آلية رصد منفصلة، ولكن، بما أن ذلك لم يحدث حتى الآن، فالأمل معقود على أن يضطلع المجلس بذلك الدور.

وفي هذا السياق، يعرب وفدي عن أمله ألا يؤدي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بإجراء استعراضات من خلال النظر في المسائل المواضيعية المتعددة المشتركة بين القطاعات المتعلقة بنتائج المؤتمرات إلى التقليل من الحاجة إلى رصد المؤشرات والخطوات الملموسة التي تتخذها جميع الأطراف لتحقيق أهداف محددة. وفي هذا السياق، ينبغي أن يؤيد الأمين العام وإدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية هذا النهج وذلك بإبلاغ المجلس بالتفاصيل المحددة وبالتقدم، أو عدم التقدم، فيما يتصل بالالتزامات التي جرى التعهد بها في المؤتمرات الرئيسية. ومن شأن ذلك أن يمكن الجمعية العامة من التصدي على نحو متواصل للتحديات الهامة التي تواجه التنفيذ.

وتضطلع اللجان التنفيذية بدور هام في إطار ولاية كل منها لتحسين فعالية المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتصل بالمتابعة. وسيتمكن المجلس، بفضل القيام على نحو أفضل بتخطيط أعماله المتعلقة بالمواضيع المشتركة بين المؤتمرات، من المشاركة مع اللجان التنفيذية. ونتوقع من هذه اللجان، كيما تدعم المجلس على النحو الأوفى، أن تستعرض بصورة عاجلة أساليب عملها بهدف توجيه المزيد من الاهتمام نحو نتائج المؤتمرات الرئيسية. ونتطلع قدما إلى الحصول على تقرير في وقت مبكر تقدمه اللجان إلى المجلس عن الجهود التي تبذلها.

ونعتقد أن الاستعراضات الحسنة التنظيم والفعالة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ذات أهمية حيوية من أجل المحافظة على الزخم السياسي، وزيادة الوعي وتقدير التحديات والقيود الجديدة التي تواجه تنفيذ الالتزامات. ونوافق على ضرورة النظر بعناية في مسألة الإصدارات الدورية وشكل الاستعراضات على أساس كل حالة على حدة. بيد أنه ينبغي ألا يُستخدم هذا النهج لإحباط الجهود الرامية إلى إعداد المزيد من الاستعراضات والتقييمات الجارية حاليا لتنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة.

ولذلك، فإننا نرحب بعقد حدث رئيسي في أثناء دورة الجمعية العامة في عام ٢٠٠٥، يكفل إجراء استعراض شامل. فهو سيمثل فرصة هامة لبحث المجتمع الدولي التقدم المحرز من جميع نواحيه. ويعد العمل الجاري حاليا لضمان التنفيذ عنصرا من العناصر الهامة لإعادة تنشيط الجمعية العامة، ولذلك ينبغي تناوله كمسألة تتسم بأعلى الأولويات.

السيد راو (الهند) (تكلم بالانكليزية): نعرب عن الشكر للأمين العام على تقريره عن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. ويعرب وفدي عن موافقته على البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للمغرب بصفته رئيسا لمجموعة الـ ٧٧.

ونرحب باتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٧٠/٥٧ باء، الذي يوفر، حسب رأينا، إطار عمل للجمعية العامة لكي تجري مراقبة سياسية لتنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في العقد الماضي.

وينبغي أن يتناول هدف أي ممارسة للمتابعة مسألة التنفيذ. وتتضمن نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة مجموعة من الأهداف والالتزامات المحددة جيدا التي قبلت جميع الدول الأعضاء المسؤولية عنها بصورة مشتركة. ويعد تنفيذ النتائج دليلا واضحا على الاضطلاع بهذه المسؤولية المشتركة ويقدم مساهمة كبيرة في تعزيز الأمم المتحدة.

وبالنسبة للبلدان النامية، يمثل تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة تحديا هائلا. وهي لا تستطيع أن تنفذ كل التزاماتها التي تعهدت بها فيما يتصل بنتائج تلك الأحداث، وبخاصة فيما يتعلق بإعلان الألفية، بدون إحراز المزيد من التقدم في مجال التعاون الدولي. وعلى البلدان المتقدمة النمو التزامات خاصة في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف الديون، وإتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق.

ويتطلب استعراض تنفيذ نتائج المؤتمرات إتباع نهج من شقين. أولا، إنه يتطلب نهجا متكاملا ومنسقا لجمع الأهداف المشتركة بين جميع أو العديد من المؤتمرات. ثانيا، إنه يستدعي أيضا استعراضا مركزا يسعى إلى الحفاظ على هوية وسلامة كل مؤتمر رئيسي، وإلى حفز التقدم في تنفيذ الاتفاقات في مجال أو قطاع محدد يشمله كل مؤتمر. ويمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفاعلة الاضطلاع بدور رئيسي في القيام بهذه المهمة. وتحقيقا لذلك، سيسعى المجلس إلى إنشاء برنامج العمل متعدد السنوات للنظر في مسائل مواضيعية محددة متعددة القطاعات.

ونرحب بفرصة تقييم عمل آليات المتابعة المنشأة عملا بتوافق الآراء في مونتيري. ونود أن نرى تنسيقا أكبر بين الاجتماع السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من جهة، وبين الاجتماع الرفيع المستوى الذي تعقده الجمعية العامة مرة كل سنتين من جهة أخرى. وإلى جانب النوعية الرفيعة للحوار من حيث المسائل التي يتم تناولها وطابعها الخاص، فإن ما نطلبه أيضا هو إنشاء آلية فعالة لتقييم تنفيذ الالتزامات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار توافق آراء مونتيري.

إن تقرير الأمين العام A/58/359، ينص في الفقرة ١١ على الحاجة إلى إقامة علاقة أقوى بين السياسة الإرشادية والأنشطة العملية، حسبما ينص عليه القرار ٢٧٠/٥٧ باء. ومع ذلك، نود التنبيه في ذلك الصدد إلى أن الأساس الوطيد للأنشطة العملية التي يضطلع بها النظام الإنمائي للأمم المتحدة يرتكز على البرمجة القطرية أو، بعبارة

أخرى، تلبية منظومة الأمم المتحدة لاحتياجات وأولويات البلدان المتلقية. ونعتقد أنه ينبغي ألا نفعل شيئا لتقويض ذلك المبدأ. فالحكم المتعلق بإقامة العلاقات ينبغي عدم إساءة استخدامه للطعن في البرامج القائمة على المانحين أو في البرامج العائدة للأمانة العامة بشأن البلدان النامية. والصلة الوحيدة الممكنة هي كفالة أن تعمل أنشطة الصناديق والبرامج في البلدان المتلقية على تعزيز تنفيذ نتائج المؤتمر.

وفيما يتعلق بمسألة استعراض برنامج عمل اللجنة الثانية، يود وفد بلادي أن يشير إلى أن هذه الممارسة يجب ألا ينظر إليها بمعزل عن غيرها، بل ينبغي أن ينظر إليها كجزء من جهود تنشيط الجمعية العامة. وأي قرار قد يتخذ في السياق المحدود للجنة الثانية ينبغي أن يكون عرضة لمراجعته في ضوء القرارات المتخذة في مجمل عملية تنشيط الجمعية العامة وإصلاح الأمم المتحدة.

إن التقرير الذي قدمه الأمين العام هذه السنة عن تنفيذ إعلان الألفية A/58/323 يتضمن عدة اقتراحات مفيدة. ونحن نؤيد اقتراح الأمين العام بعقد اجتماع رئيسي في عام ٢٠٠٥. وينبغي لمثل هذا الاجتماع أن يهيئ فرصة لإجراء استعراض شامل للتقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في إعلان الألفية.

السيد معلوف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): ترحب الولايات المتحدة بفرصة التكلم عن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات ذات الصلة. وإننا نؤيد بقوة ضرورة جعل عملنا في الأمم المتحدة يتمحور حول نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة، وقد شاركنا بنشاط في الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية بشأن هذا الموضوع. ونذكر أن الأمين العام أشار إلى حاجتنا الماسة إلى إلقاء نظرة ناقدة على جميع أنشطة الجمعية العامة، وإلى أن نسأل أنفسنا عما إذا كانت ذات صلة بتنفيذ إعلان الألفية ونتائج المؤتمرات الأخرى، وعما إذا كان لها الأثر المنشود.

وفي حين ندرك أن تقرير الفريق العامل لم يعتمد سوى في حزيران/يونيه، ولذا كان من السابق لأوانه النظر في نتائجه، علينا ألا نغفل عن حقيقة أن عددا من التوصيات المتواضعة نسبيا صدرت عن ذلك الفريق، وهي توصيات يمكن العمل بها في دورة الجمعية العامة هذه. ويسرنا أن مكتبي اللجنتين الثانية والثالثة بحثا في ازدواجية العمل وتداخله، وهما ينظران في سبل تناول مسائل تتعلق بمتابعة المؤتمرات على نحو أكثر تنسيقا.

وكما ينص عليه القرار ٢٧٠/٥٧ باء، يتعين على اللجنة الثانية أن تنظر في برنامج عملها، وأن تبت فيه بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وعلى الأعضاء أن يستلهموا في عمل اللجنة الثانية رؤية والتزامات مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية من قبيل – مؤتمر قمة الألفية، ومؤتمر مونتيري الدولي المعني بتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وعلينا أن نتحرك صوب الشراكات والأعمال بعيدا عن الخطب العقيمة والمواضيع البالية.

إن الولايات المتحدة ترحب بالولاية التي نص عليها القرار ٢٧٠/٥٧ باء، حيث يجب على اللجان العاملة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تتفحص أساليب عملها بغية تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على نحو أفضل. أما العمل الذي تقوم به لجنة التنمية المستدامة فيوفر لنا مثالا ينبغي أن تحتذيه اللجان العاملة الأخرى التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي أيار/مايو الماضي، اعتمدت اللجنة في دورتها الحادية عشرة، مجموعة من الإصلاحات الإبداعية، إذ

اتفق الأعضاء على الحد من عدد المفاوضات، والتركيز على كيفية عمل المجتمع الدولي معا - الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص - لتحقيق أهدافنا الطموحة والهامة للغاية. وهذه الخطوات بمجموعها ستجعل لجنة التنمية المستدامة والأمم المتحدة أكثر استجابة وأهمية لاحتياجاتنا جميعا، لا سيما البلدان النامية.

ونحن نتطلع إلى العمل على نحو بناء مع الوفود الأخرى لمتابعة المهمة الشاقة الماثلة أمامنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند في هذه الجلسة.

البند ٥١ في جدول الأعمال

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

مذكرة من الأمين العام (A/58/136 و Corr.1)

السيد اليساندرو (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. والبلدان المنضمة إستونيا، بولندا، الجمهورية التشيكية، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، هنغاريا؛ والبلدان المنتسبة بلغاريا، تركيا، رومانيا؛ والبلد المنتسب إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية النرويج تعلن تأييد هذا البيان.

إن هذه المناقشة الهامة تمثل أيضا إبرازا آخر للاهتمام الذي لقيته مكافحة الملاريا والوقاية منها في جميع أرجاء المجتمع الدولي، لا سيما بعد أن أسست منظمة الصحة العالمية، بالترافق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي شراكة لدحر الملاريا منذ عقد مؤتمر قمة أبوجا في عام ٢٠٠٠. وخلال الأعوام القليلة الماضية، شهدنا تغييرا في الموقف وضع الملاريا في أعلى أولويات جدول أعمال الحكومات والمنظمات الدولية والبرامج الإنمائية. ومن خلال مبادرة دحر الملاريا والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، بدأ شكل جديد من الشراكة التعاونية بين البلدان المنخفضة الدخل ومجتمع المساهمين.

ويرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا بتلك التطورات. إننا نعترف بالحاجة إلى المزيد من الموارد لتنفيذ إجراءات ملموسة، ولكن، في نفس الوقت، لا بد أن ندرك أن تلك الموارد محدودة وينبغي أن تستخدم بشكل أساسي لتهيئة الاستمرار في الوعي والدعم. وذلك يعني الدعم اليومي على المستوى الشعبي وإشراك الحكومات والمجتمعات المحلية ووكالات تقديم العون بطريقة قائمة على المشاركة، من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها لعقد دحر الملاريا.

ونؤيد تأييدا تاما الإعلان الختامي لمؤتمر القمة الثاني للاتحاد الأفريقي، الذي أكد فيه رؤساء الدول والحكومات على أن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل تمثل أولوية بالنسبة للقارة. إن أعباء تلك الأمراض وتأثيرها على السكان أعباء ثقيلة، كما أنها تضر لا محالة بالمبادرات الإنمائية التي وضعت في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخطة عمل مجموعة الثمانية لأفريقيا.

وفي هذا العام، سيموت أكثر من مليون شخص من الملاريا. وسيصاب أكثر من ذلك بكثير بهذا المرض. ومن الـ ٥٠٠ مليون شخص الذين يعانون من الملاريا، هناك ٤٥٠ مليونا، يمثلون ٩٠ في المائة من العدد الإجمالي، هم من أفقر مواطني أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا ندرك أن الملاريا تكلف أفريقيا من ١٠ بلايين دولار إلى ١٢ بليون دولار كل عام من إجمالي ناتجها المحلي. ويشمل ذلك التكاليف الطبية والتعليم المفقود و تدني الإنتاجية وانخفاض الاستثمار المباشر الأجنبي وتدني العائدات

من السياحة. وفضلا عن ذلك، فإن الملاريا تودي بحياة العديد من الأطفال الأفارقة كل يوم. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن عميق قلقه حيال هذه الحالة وعن استعداده للتصرف لعكس مسارها.

وبغية إنهاء هذه الدورة من المعاناة والفقر، تقوم الحكومات والقطاع الخاص بتسريع البحوث عن الملاريا. وإذ نسرع الخطى في إجراء البحوث بشان الملاريا، لا بد أيضا من أن نوسع بشكل كبير الوقاية الموجودة والرعاية ونهج العلاج، وهي مسائل متبادلة الاعتماد. وسيقتضي التمويل العالمي لمكافحة الملاريا موارد مماثلة لنطاق الأزمة. ويستثمر ما يقارب ٦٠ مليون دولار كل عام في بحوث الملاريا، كما ينفق ٢٠٠ مليون دولار سنويا لمعالجة المرضى الفقراء ولتوزيع الناموسيات والمبيدات الحشرية. وفي ذلك الصدد، فان الاتحاد الأوروبي ملتزم بتعزيز وزيادة الدعم المالي لإجراء البحوث والتطوير.

واسمحوا لي أن أصف بإيجاز الإجراءات التي اتخذناها حتى الآن. فبموجب البرنامج الإطاري الأوروبي الأخير، الذي يغطي الفترة ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢، قمنا بتنفيذ ٢٦ مشروعا مختلفا للبحوث بشان الملاريا بتكلفة بلغت أكثر من ٣٠ مليون يورو. وقد شارك في المشروع ما يقارب ١٠٠ مؤسسة بحثية، تتخذ مقارها في ١٥ بلدا أفريقيا و ١١ بلدا أوروبيا و٥ بلدان آسيوية وأمريكية جنوبية. ومن خلال تلك الشراكة لمعالجة الملاريا، فإننا نشجع قيام تعاون معزز في إطار المبادرات الدولية من قبيل المبادرة الأوروبية للقاحات الملاريا والشبكة الأفريقية لاختبار اللقاحات ضد الملاريا والشراكة الجديدة للاختبار السريري بين البلدان الأوروبية والبلدان النامية.

وعلاوة على ذلك – وأيضا في أعقاب التوصيات التي وردت في قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٩٤ بشأن عقد دحر الملاريا – اعتمد البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي في تموز/يوليه الماضي نظاما بشأن المساعدة في مكافحة الأمراض المتعلقة بالفقر في البلدان النامية، وخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. وفي تخصيص التمويل والخبرة، ستعطى الأولوية لأقل البلدان نموا ولأكثر القطاعات السكانية حرمانا. وقد حدد الإطار المالي لتنفيذ هذا النظام الجديد للفترة ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦ بمبلغ ٣٥١ مليون يورو.

كما لاحظ الاتحاد الأوروبي أنه، بالرغم من حقيقة أن معظم الأدوية الرئيسية غير مشمولة بالبراءات، فان لبعض البلدان النامية القدرات الكافية لتصنيعها. وفضلا عن ذلك، فإن الأدوية المتوفرة، في الوقت الحاضر، لا تناسب البلدان النامية، كما أن أدوية الملاريا آخذة في أن تصبح أقل فعالية نتيجة للمقاومة المتزايدة لطفيل الملاريا. وبالتالي ينبغي لنا أن نجد أدوية جديدة تناسب الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأن نأخذ في الحسبان المشاكل المحلية للتوزيع وتوافر غرف التبريد.

وفي ذلك الصدد، فإننا نشجع الأطراف المهتمة، لا سيما صناعة الأدوية، على تعزيز الإنتاج المحلي المستدام للأسواق الوطنية والإقليمية، بهدف نقل التكنولوجيا. ولذلك السبب، يؤيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تأييدا كاملا إعلان الدوحة بشان الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة والصحة العامة.

ويعمل العديد من البلدان الأفريقية على مكافحة الملاريا، ولكن لا يمكنها أن تفعل ذلك لوحدها. ومثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يقتضي هذا المرض استجابة جيدة التنسيق وشاملة ومستمرة، وهي استجابة تتجاوز الموارد المالية والبشرية للعديد من البلدان النامية. ونظرا لحجم الأمراض المتصلة بالفقر وطابعها العابر للحدود الوطنية، فإن هذه الأمراض تقتضي استجابة منتظمة من

المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، نشيد بالدور التفاعلي الذي تضطلع به الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية.

ونؤمن بأن الصحة العامة مسؤولية عامة. ويجب أن تنفذ الإجراءات التي تستهدف الأمراض المتصلة بالفقر في سياق أوسع لتحسين أنظمة الرعاية الصحية في البلدان النامية وجعل الوصول إلى تلك الأنظمة متيسرا للجميع. وتحسين الرعاية الصحية شرط مسبق لأي عنصر رئيسي من عناصر التنمية المستدامة. والاتحاد الأوروبي ملتزم بتزويد بلدان الشراكة بالمساعدة المتسقة مع الخطط الإنمائية الخاصة بها، وبالتالي مراعاة الأهداف الشاملة لتحسين صحة السكان وتخفيض حدة الفقر.

وإذا كان المجتمع الدولي قادرا على بناء شراكة عالمية حقيقية مع أدوات فعالة، وإذا تمكنت البلدان المتقدمة والنامية والقطاعان الخاص والعام من العمل معا على تحقيق هذا الهدف المشترك، فإننا نؤمن إيمانا قويا بأنه يمكن قطعا دحر الملاريا في جميع أرجاء العالم، كما أمكن دحرها في أوروبا.

السيد اندجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): يكشف الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/58/136 أنه سيقدم إلى المجلس الموقر، في عام ٢٠٠٥ – عندما نستعرض تنفيذ نتائج الأهداف الإنمائية للألفية – وبتعاون وثيق مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، تقريرا مرحليا عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا.

وأهمية تقديم ذلك التقرير إلى دورة الجمعية العامة الستين تتجلى في حقيقة أن الملاريا في أفريقيا تتسبب في عدد متزايد من الوفيات. وفي هذا السياق، عندما اجتمع رؤساء دول أو حكومات الاتحاد الأفريقي، في الدورة العادية الثانية لجمعية الاتحاد في تموز/يوليه في مابوتو، موزامبيق، أعادوا التأكيد على التزامهم، الذي يجسده إعلان أبوجا وخطة العمل المعتمدة لمبادرة دحر الملاريا. ولهذا السبب يشكر وفدي الأمين العام على تقريره ويرحب بهذه المناقشة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هوشيت (لكسمبرغ).

ولا تزال الملاريا مشكلة رئيسية في مجال الصحة العامة في ناميبيا، ولذا فهي تستحق اهتماما خاصا من حيث توجهات الرصد وصياغة استراتيجيات المكافحة والوقاية على جميع صعد نظام الرعاية الصحية والمجتمع. وطبقا لإحصائيات قطاع الخدمات الصحية، يتم الإبلاغ عن متوسط ٤٥٠ ٠٠٠ حالة إصابة بالملاريا و ٨٠٠ حالة وفاة من الملاريا سنويا في كل أنحاء البلاد. ويمثل هذا معدل إصابة بنسبة ٢٤٨ لكل ١ ٠٠٠ نسمة ومعدل وفيات بنسبة ٤٥ لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة سنويا. وكما يمكن للمرء أن يتوقع، فإن الأطفال دون الخامسة والحوامل معرضون أكثر من غيرهم لخطر الإصابة بالملاريا والمعاناة من آثارها. وجهودنا لمكافحة هذا المرض تعرقلها مشكلة قلة الموارد، والتي يفاقمها نقص الأفراد المدربين.

وللتصدي لهذه المشكلة، شرعت الحكومة عام ١٩٩١ في تنفيذ برنامج شامل لمكافحة الملاريا وأمراض أخرى تنقلها الحشرات. ومن خلال هذا البرنامج، تم القيام بعدد من الأنشطة لتحسين إدارة المرض، بما في ذلك تدريب العاملين في المجال الصحي، وتكثيف رش المنازل بالمبيدات، وتحسين الإبلاغ عبر النظام الإعلامي الصحي.

ورغم أن التحديات لا تزال قائمة إلا أننا أحرزنا في الواقع تقدما. فعلى الصعيد الوطني، أثبتت الحكومة التزامها القوي بالتصدي لمشكلة الملاريا من خلال وضع برنامج وطني لمكافحة الملاريا، وعينت موظفين لمكافحة الملاريا، ورصدت ميزانية عادية ودعما سوقيا.

ولقد بدأ العمل بالسياسة والاستراتيجية الوطنيتين المعنيتين بالملاريا عام ١٩٩٥. وتصف تلك الوثيقة السياسية أهداف واستراتيجيات وأنشطة مكافحة الملاريا على جميع مستويات نظام الرعاية الصحية. والمقصود بها أيضا هو توعية العاملين بالمجال الصحي والجماهير معا بالدور الذي يمكن تأديته في خفض انتشار الملاريا والوفيات الناتجة عنها إلى أقل مستوى ممكن.

وحتى الآن، تم تدريب ٢ ٠٠٠ عامل في المجال الصحي على إدارة حالات الملاريا والتشخيص المجهري، الذي يعتقد أنه حسّن بشكل ملحوظ جودة تشخيص وعلاج الملاريا. وأمكن تحسين تغطية وجودة الرش بالمبيدات بدرجة كبيرة في المناطق المتضررة بعد تدخل رئيسي من الحكومة وشركائنا في برنامج دحر الملاريا.

ولكي نحد من آثار الملاريا بين فئات السكان الضعيفة، تم تزويد حوالى ٢٠ ٠٠٠ من الأطفال دون الخامسة والحوامل بنواميس معالجة بالمبيدات الحشرية في مناطق مختارة شديدة التضرر. ولكي نخفف من آثار حالات الملاريا الوبائية المروعة بين المجتمعات المتضررة، تُجرى عمليات مراقبة أسبوعية للملاريا. ولقد يسّر هذا رصد حالات الملاريا الوبائية في مراحل مبكرة نسبيا. ولتيسير تنفيذ مكافحة الملاريا في البلاد، تم الانتهاء من وضع خطة استراتيجية لفترة خمس سنوات من أجل دحر الملاريا.

وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، عقدت الجمعية العامة جلسات رفيعة المستوى لتعبئة الجهود من أجل التصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. واليوم نجتمع لمناقشة مرض آخر قاتل، يحصد في بلدان أفريقية عديدة عددا من الأرواح يتجاوز عدد ضحايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهذه حقيقة بحاجة إلى التشديد عليها باعتبارها أداة حفازة في عملية زيادة الوعي وتعبئة الموارد.

إن الملاريا مرض يمكن اتقاؤه وعلاجه والشفاء منه، مثلما ورد بوضوح في تقرير الأمين العام. ولا يمكن أن يموت شخص من الملاريا إلا بسبب عدم علاجه بسرعة وبشكل فعال. فالتحدي إذن هو مساعدة البلدان المتضررة. واستخدام أدوات مكافحة الملاريا واسع الانتشار ومألوف. وعلى عكس الحال بالنسبة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لدى بلدان أفريقية عديدة إمكانية الحصول على العقاقير المضادة للملاريا. ولكن المقاومة المتنامية للعقاقير الحالية تعقد المشكلة. وهذا تحد نحتاج إلى التصدي له الآن، إضافة إلى مسألة القدرة على تحمل التكاليف. ولا يمكننا أن نحقق هدف أبوجا للوصول إلى التغطية بنسبة ٦٠ في المائة إلا عندما تكون العقاقير الجديدة والمحسنة متوفرة بتكلفة يقدر عليها الناس.

والجهود المبذولة على صعيد المجتمعات المحلية أمر حاسم، وكما أشار إليه تقرير الأمين العام فإن العلاج المنزلي بدعم من الإعلام العام ونشرات الاستعمال يمكن أن يساعد بدرجة كبيرة في خفض معدل وفيات الأطفال. وتؤثر الملاريا على المناطق المحيطة بالمجتمعات المتضررة وعلى جهودها من أجل التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، ينبغي دعم البحوث في مجال الإدارة البيئية من أجل مكافحة الملاريا في سياق التنمية.

وبينما نواصل دعم البحوث الجارية على اللقاحات، نطالب المجتمع الدولي بدعم جهود البلدان المتضررة من خلال توفير الأدوات، التي هي بالفعل متاحة. وفي هذا الصدد، نرحب بنقل التكنولوجيا لإنتاج نواميس معالجة بالمبيدات الحشرية والجهود المبذولة لزيادة قدرة الحصول على العقاقير المضادة للملاريا ونشجع أكثر على ذلك. ونحن نعتبر نقل هذه التكنولوجيا الجديدة بداية قوية للتصدي الفعال للملاريا في البلدان الأفريقية المتضررة. وتقديم إسهامات سخية للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا هو

أحد السبل الفعالة لمساعدة البلدان المتضررة. ونحن نشيد بجهود منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركاء آخرين لدحر الملاريا في تعبئة مجتمع الأعمال من أجل المشاركة في الحملة العالمية ضد الملاريا.

ونرحب بالزيادة في الموارد المعبأة لحملة دحر الملاريا، ولكن هناك حاجة إلى قدر أكبر من الموارد لاستكمال الموارد المتوافرة لدى البلدان المتضررة.

وفي ختام بياني، يتضمن التقرير المعروض علينا توصيات إلى البلدان المتضررة وإلى المجتمع الدولي بأسره ولا سيما القطاع الخاص تتعلق بمكافحة الملاريا. ونحث على تنفيذ تلك التوصيات لكي نساعد البلدان الأفريقية على تنفيذ إعلان أبوجا.

السيد أبو الغيط (مصر): تبحث الجمعية العامة اليوم بندا على قدر كبير من الأهمية وهو عقد الأمم المتحدة لمكافحة مرض الملاريا، هذا المرض الذي لا تقتصر آثاره الاجتماعية والاقتصادية على قارتنا الأفريقية فحسب، حيث تظهر الدراسات أن مرض الملاريا ينتشر في أكثر من ١٠٠ دولة يمثل سكانها ٤٠ في المائة من إجمالي سكان العالم. كما تظهر الدراسات أنه بين حالات الإصابة بالمرض التي يتراوح عددها من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليون حالة، فإن ٩٠ في المائة من الحالات تتركز في أفريقيا. كما أن الأطفال وللأسف الشديد، يمثلون الغالبية من بين ثلاثة ملايين شخص يتوفون من جراء المرض سنويا.

ولا يرجع الأسى مجرد إلى الأرقام العالية من الإصابة والوفيات بين الكبار والأطفال، إنما أيضا إلى الحقيقة العلمية المؤلمة أن الملاريا من الأمراض التي يمكن الشفاء منها إذا ما تم تشخيصها وعلاجها بشكل مبكر، الأمر الذي يدعو إلى التركيز على البعد الإنساني وليس البعد التجاري في التعامل مع المرض. وبينما تشير التقارير إلى احتياج القارة الأفريقية إلى نحو مليار دولار سنويا لمكافحة مرض الملاريا بشكل وأسلوب فعال، فإنها تشير أيضا إلى أن المتاح من التمويل لا يتجاوز ربع التكاليف المطلوبة. لذا فإن مصر ووفدها يتفقان مع ما ورد في تقرير الأمين العام من أن مستوى التمويل الدولي لمكافحة الملاريا لا يزال غير كاف. كما نؤيد دعوته، أي الأمين العام، إلى تعزيز الإنفاق الحكومي في الدول الإفريقية بتمويل دولي أكبر وأوسع نطاقا.

وإذا كانت الملاريا، كما توضح الحقائق، نتيجة وسببا للفقر في آن واحد، فمن غير الممكن توقع نجاح الدول النامية في مواجهة المشكلات الصحية التي تواجه أبناءها بدون زيادة ملموسة في المساعدات الإنمائية، بما في ذلك تخفيف عبء الديون لتوجيه المزيد من الموارد للخدمات الصحية وتعزيز برامج الوقاية والعلاج وتحسين الخدمات الصحية بوجه عام.

إذا كان ثمة طفل يموت كل ٣٠ ثانية بسبب مرض الملاريا، فإنني أدعو جميع الحكومات وخاصة مجتمع المانحين إلى إجراء حساب رياضي بسيط لنعرف كم طفلا مات خلال إلقاء هذا البيان؛ وكم طفلا سيموت خلال فترة النقاش حول هذا البند؛ وكم طفلا يتعين عليه أن يموت قبل أن يتحرك المجتمع الدولي للقضاء على هذا المرض الذي لا يعد من الأمراض المستعصية على العلاج، بل على العكس هناك وسائل للعلاج والوقاية وكل ما يتطلبه الأمر قسطا معقولا مما ينفقه العالم يوميا على التسلح وعلى بناء ترسانات السلاح.

السيدة باهيموكا (كينيا) (تكلمت بالانكليزية): يشيد وفد بلادي بالأمين العام وبالأمانة العامة على الوثائق التي وفراها عن هذا البند من جدول الأعمال.

إن الملاريا ثاني أشد الأمراض فتكا في أفريقيا بعد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (الفيروس/الإيدز). وإدراكا لمدى المشكلة، ناشدت الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية تخصيص موارد كبيرة – ولا سيما من خلال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا – للبلدان النامية خاصة في أفريقيا. وكان الهدف تمكين البلدان الأفريقية من التنفيذ الكامل لخطة العمل المعتمدة في أبوجا لمبادرة دحر الملاريا.

ونحن ممتنون بالفعل لمنظمة الصحة العالمية ولمنظمة الأمم المتحدة للطفولة على جهوديهما المشتركة لوضع تقرير عن الملاريا في أفريقيا، نشر في اليوم الأفريقي لمكافحة الملاريا الذي احتفل به في ٢٥ نيسان/أبريل الماضي في آن واحد في نيروبي وواشنطن العاصمة ولندن. ونقدر أيضا جهود البنك الدولي وشركاء آخرين في تعبئة الموارد وتمويل الحملة ضد الملاريا.

وعلى الصعيد الوطني، تدرك كينيا أن الصحة الجيدة مطلب أساسي للتنمية الاجتماعية الاقتصادية لأي بلد. ونحن من الموقعين على إعلان أبوجا لدحر الملاريا. وقد استجبنا لإعلان أبوجا من خلال إلغاء الضرائب والتعريفات على منتجات الناموسيات المعالجة بمبيدات حشرية. ووضعت خطة وطنية للملاريا تركز على تحسين إدارة حالات الملاريا على جميع صعد قطاع الصحة وتقليل مخاطر الملاريا أثناء الحمل وزيادة استخدام الناموسيات المعالجة بمبيدات حشرية وزيادة استخدام التقنيات الأخرى لمكافحة ناقلات الأمراض والتصدي لأوبئة الملاريا.

ومنذ ذلك الحين أعيد بناء المركز الوطني لمكافحة الملاريا لكي يصبح لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات. وستصير تلك اللجنة أداة إدارة سياسية ومالية أكثر فعالية لجذب الاستثمار الهادف إلى مكافحة الملاريا وتوجيهه. والغرض هو تقليل الإصابات والوفيات الناجمة عن الملاريا بنسبة ٣٠ في المائة بين سكان كينيا بحلول عام ٢٠٠٦، والإبقاء على ذلك المستوى المحسن للتحكم بالمرض حتى عام ٢٠١٠.

وتجري الآن تعبئة موارد كبيرة للمقاطعات في كينيا من خلال إصلاح قطاع الصحة. وسوف يوفر هذا الإصلاح الإطار وآليات التمويل لتحسين دعم الخدمات العلاجية والوقائية الذي يجري تقديمه على مستوى إدارات المناطق. وسوف تدعم شعبة مكافحة الملاريا عملية التخطيط للاستراتيجيات التي يجري صياغتها على مستوى إدارات المناطق انسجاما مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الملاريا.

وتعزيزا لهذه الجهود، تعتزم حكومة كينيا العمل بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين على تعزيز نظام الرعاية الصحية الوقائية والترويجية من خلال حملة مكافحة الملاريا، وتوسيع برنامج التحصين، والمكافحة المتكاملة لأمراض الأطفال والوقاية من الأمراض المعدية المتصلة بالبيئة. ونحاول أيضا تعزيز الخدمات الصحية العلاجية على نحو يتيح السيطرة على الأمراض الفتاكة العشرة الأولى، عن طريق توفير عاملين صحيين وعقاقير ومعدات. فضلا عن ذلك، ترغب كينيا في توسيع نطاق تغطية نظام ضمانها الصحي ووصول جميع المواطنين إليه.

إن الجهود الوطنية المبذولة في مكافحة الملاريا تستلزم دعما دوليا من خلال التمويل وبناء القدرات وتوفير المعدات. وقد وضعت كينيا خطة استراتيجية مكنتنا من الاستفادة من موارد الصندوق العالمي. وسوف يستفاد من هذه الأموال في تعزيز نظم الإنذار المبكر والدراسات بغية تحسين الكشف عن جوانب تفشي الأمراض والتصدي لها.

وختاما، علينا أن نعمل مع المجتمع الدولي من أجل تعزيز التدخلات القطرية في مكافحة أشد الأمراض فتكا في البلدان النامية. والملح جدا أن يبادر شركاؤنا في التنمية إلى

احترام التزاماتهم بالمساهمة في الصندوق العالمي لمكافحة الأمراض الثلاثة التي ما زالت تنكب البلدان النامية.

السيد مينان (توغو) (تكلم بالفرنسية): عندما كانت الجمعية العامة تنظر العام الماضي في البند المعروض عليها اليوم، حث الوفد التوغولي المجتمع الدولي بشدة على بذل كل جهد ممكن من أجل إنجاز الأهداف المحددة في إطار عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا. ومن هذا المنظور، وتمشيا مع الآراء التي أعربنا عنها بداية، تعتقد توغو أن أهداف العقد ينبغي أن تشكل تحديا حقيقيا يتعين على البلدان التي تتوطن فيها الملاريا، بل وعلى المجتمع الدولي بأسره، مواجهته مهما كلف ذلك.

ومن المفارقات أن الملاريا التي يتفق الجميع على أنها مرض يمكن السيطرة عليه بل والشفاء منه بتكلفة زهيدة، يظل أحد الأسباب الأساسية للوفاة في البلدان الأفريقية، على نحو ما أشارت إليه الإحصاءات الواردة في التقرير عن الملاريا في أفريقيا، الذي أصدرته منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في عام ٢٠٠٣. فوفقا لهذه الإحصاءات، يموت كل يوم بهذا الداء في أفريقيا ما يزيد على ٣ ٠٠٠ طفل.

ويتطرق الأمين العام إلى هذه الحالة في تقريره عن تنفيذ إعلان الألفية (A/58/323)، حيث يلاحظ بمرارة أنه، رغم التقدم الذي أحرزته البلدان النامية خلال التسعينات في مجال صحة الأطفال، يموت كل عام ما يناهز ١١ مليون طفل قبل بلوغهم الخامسة من العمر، بما يعزى أساسا إلى أمراض يمكن بسهولة الوقاية منها أو علاجها، ومن بينها الملاريا.

بيد أن ما يبعث على التفاؤل ملاحظة أن الوقاية من هذا المرض ومكافحته عادتا تحتلان أولوية عليا على المستويين الوطني والدولي، بفضل إعلان عقد دحر الملاريا في عام ٢٠٠١، وإطلاق مبادرة دحر الملاريا قبل ثلاث سنوات من ذلك على يد منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وقد اتضح ذلك أيضا في تقرير الأمين العام (A/58/136) الذي قُدم إلى الجمعية العامة تمشيا مع التوصيات الواردة في القرار ٥٧/٢٩٤ الذي اتخذته الجمعية في دورتها الأخيرة. وعلى نحو ما يشير إليه التقرير، لا يزال صرف الأدوية واستخدام الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات السبيلين الوحيدين الناجعين في مكافحة المرض.

بيد أن إمكانية استعمال الناموسيات لا تزال محدودة نسبيا في أفريقيا – رغم الجهود البارزة التي بذلت مؤخرا من أجل تعميم استخدام الناموسيات وذلك بسبب كلفتها المرتفعة التي تشكل عائقا أمام كثافة استعمالها. لهذا السبب تشيد توغو باقتراح الأمين العام إقناع الشركات التي تستخرج مشتقات النفط في القارة الأفريقية بالمساهمة في مبادرة دحر الملاريا في أفريقيا، عن طريق توفير البوليميرات المستخدمة في صناعة الناموسيات بأسعار متهاودة. وإننا نأمل بحرارة أن تصدق الجمعية العامة على هذه التوصية وعلى التوصيات الأخرى الواردة في التقرير الآنف الذكر.

ودليلا على التزام توغو بمواصلة الجهود الرامية إلى النهوض بصحة الشعب التوغولي – رغم الصعوبات المالية التي يواجهها البلد منذ أكثر من عشرة أعوام، حين علقت المعونة التي كان يتلقاها من شركائه الإنمائيين الرئيسيين – أعلن رئيس الدولة التوغولية لسلطات اليونيسيف في حزيران/يونيه قرار حكومة توغو خفض الرسوم الجمركية المفروضة على الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات.

وينبغي التنويه هنا بأن البلدان الأفريقية تحاول بدرجات متفاوتة، رغم ندرة مواردها والمشاكل التي تواجهها، إطلاق برامج صحية تولي الأولوية لمكافحة

الملاريا. وهذه البلدان تعي ضرورة زيادة الاستثمارات الوطنية في القطاع الصحي وتحسين إدارته، ولا سيما من خلال زيادة إدماج أنشطة مكافحة الملاريا في جهودها الإنمائية في القطاع الصحي، وفقا لالتزاماتها المعقودة في أبوجا، نيجيريا، عام ٢٠٠٠ بموجب الإعلان وخطة العمل المتعلقين بمبادرة دحر الملاريا في أفريقيا. بيد أنه لن يكتب لها النجاح في مسعاها هذا ما لم تتلق مساعدة كافية من المجتمع الدولي، وهو ما يشير إليه تقرير الأمين العام إشارة جد مناسبة.

أما بشأن منتجات المستحضرات الطبية فتشير دراسة أجراها معهد باستور في فرنسا إلى أن الباحثين في المناطق التي تتوطن فيها الملاريا لم يستطيعوا استنباط علاج صالح لجميع أشكال الطفيليات المسؤولة عن هذا المرض. وتشير الدراسة أيضا إلى أن إحدى أهم الصعوبات التي يواجهها الباحثون تتمثل في مكافحة القدرة العظيمة للبعوض – وهي ناقلة الطفيليات – على التكيف مع العلاجات، وأن الطفيليات التي يزرعها البعوض في جسم الإنسان تقاوم الأدوية، في حين يكتسب البعوض نفسه مقاومة ضد مبيدات الحشرات.

لكن ما يدعو إلى الاطمئنان هو أن البحوث مستمرة في إحراز تقدم جدير بالتقدير، ويشهد على ذلك قيام مجموعة بريطانية للمستحضرات الطبية مؤخرا بإطلاق منتج جديد اسمه ”لابداب“، وظيفته مكافحة أفتك أنواع الملاريا وأكثرها تفشيا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويبدو، مع ذلك أنه في حال برزت الإرادة السياسية اللازمة وامتنعت شركات المستحضرات الطبية عن السعي الموتور وراء الأرباح العالية، فمن شأن الجهود المبذولة حاليا أن تلقى النجاح عاجلا أم آجلا، سواء من حيث اكتشاف علاج لجميع أنواع الطفيليات التي تسبب المرض أو في استنباط لقاح لها.

وفي هذه الحملة المضادة للملاريا، تأمل توغو أملا كبيرا، مثل دول أفريقية أخرى، ألا يوقف المجتمع الدولي دعمه للبلدان المتضررة بشدة، حتى يمكن مواصلة إنقاذ الأرواح، وحتى يمكن لعقد دحر الملاريا أن يعكس اتجاه المرض.

وبتلك الطريقة، يستجيب المجتمع الدولي لواحد من احتياجات أفريقيا المحددة: تعزيز صحة ورفاه شعوبنا. ويمكن له، قبل كل شيء، أن يساعد على تجنيب أسر في أفريقيا البعيدة من المشاهد المأساوية الموجعة التي تصاحب، في كثير من الأحيان، وفاة طفل لسبب بسيط هو أن أبويه لم تكن لديهما نقود كافية – وهي في حالات عديدة أقل من دولار واحد – لشراء الأدوية الضرورية.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد امتنان حكومة بلدي لوكالات الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص، منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وأيضا للمؤسسات المختلفة على مساهماتها الإيجابية في مكافحة الملاريا. وتحث حكومة توغو المانحين على تقديم المزيد من الدعم للصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتدرن الرئوي والملاريا.

السيد تكل (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): ينتهز الوفد الإريتري هذه الفرصة ليشكر الأمين العام على تقريره (A/58/136) المفعم بالمعلومات بشأن البند ٥١ من جدول الأعمال، المعنون ”٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا“.

يشارك وفد بلدي في هذا النقاش متوقعا أن يمكننا استعراض السنوات الثلاث الأولى من برنامج السنوات العشر من تحديد العقبات التي واجهتنا والوسائل المختلفة التي يمكننا أن نتخلص بها، أو نحاول أن نتخلص بها، من تلك

العقبات. ويأمل أن يمكننا تبادل الآراء هذا، عند الضرورة، من إعادة تكييف برامجنا وإعادة تنظيم أولوياتنا ونهجنا.

إن الملاريا، على خلاف فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ليست طاعونا جديدا. لقد عرفتها البشرية وعاشت معها طوال آلاف السنين. ومع أنها استؤصلت، من حُسن التوفيق، في معظم أجزاء العالم منذ عقود عديدة، على الأقل، فإنها لا تزال تقتل أو تضعف، للأسف، قطاعات كبيرة من السكان. بل الأسوأ من ذلك، أنها عادت إلى مناطق كانت استؤصلت منها بنجاح. ومن بين المناطق الأشد إصابة بها القرن الأفريقي، مع أنه أُحرز تقدما في مكافحتها من قبل، بسبب عدة برامج وطنية لاستئصالها.

البيانات الإحصائية مروعة. ففي معظم بلدان القرن الأفريقي، بما فيها إريتريا، يقع حوالي ٣٠ في المائة من السكان ضحايا للملاريا. والأسوأ من ذلك، أن حوالي ٧٠ في المائة من السكان يعيشون في مناطق موبوءة بالملاريا. وفي إريتريا، يبلغ معدل الوفيات بين الأطفال الذين يعالجون من الملاريا حوالي ٧,٤ في المائة.

إن أسباب استمرار وجود الملاريا قد تختلف من منطقة إلى أخرى. وفي القرن الأفريقي، السبب الرئيسي لهذه المصيبة هو الحرب – الحرب التي لا تنتهي. وللملاريا أثر يماثل، على الأقل، أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على اقتصاداتنا، وفي بعض الحالات لها تأثير أكثر سلبية، ليس بسبب آثارها المضعفة لقسم كبير من القوى العاملة، ولا سيما بين الفلاحين، وإنما لأن المناطق الموبوءة بالملاريا لا تكون متاحة للزراعة إلى حد كبير. وبالفعل، فإن الملاريا في إريتريا هي الخطر الأكبر.

وهكذا، فإن الملاريا تعتبر تهديدا للاقتصاد بقدر ما هي مشكلة صحية، وتؤثر على برمجة التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في بلدان أفريقية. ولهذا السبب، واجهت الحكومة الإريترية المشكلة، منذ عام ١٩٩١، بالجدية التي تستأهلها، وأعطتها أولوية كبرى وهي مصرة على خوض كفاح لا يهدأ ضد الوباء.

واتخذت حكومة إريتريا التدابير المحددة التالية، في جملة تدابير أخرى، في حربها ضد الملاريا.

أولا، بالإضافة إلى الجهود السابقة، بدأت وزارة الصحة برنامجا خمسيا لخفض الملاريا للفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥. وكان الهدف الرئيسي لهذا البرنامج الشامل الذي اعتمدته الوزارة هو السيطرة إلى حد كبير على انتشار المرض، وفي الوقت نفسه، منع المزيد من العدوى بين المجموعات الضعيفة بدعم عمليات المسح المتعلقة بانتشار الوباء. وكان طموحها أن تقلل تأثيرات الملاريا على قدرات السكان بخفض عدد الوفيات، ونسبة انتشار المرض والإصابة به بنسبة ٨٠ في المائة، وخفض وباء الملاريا بنسبة ٩٠ في المائة بنهاية عام ٢٠٠٥. والبرنامج قيد التنفيذ إلى حد كبير.

ثانيا، وضعت الوزارة البرنامج الوطني للسيطرة على الملاريا، المسؤول عن وضع سياسات وخطط السيطرة على الملاريا والمبادئ التوجيهية اللازمة لذلك؛ وتنسيق البرامج والرقابة عليها؛ ورصد الأنشطة البرنامجية وتقييمها؛ وتنسيق المساعدة والبحوث التقنية.

ثالثا، دربت عاملين صحيين في القرى وعينتهم لتوفير خدمات السيطرة على الملاريا على المستوى الشعبي. وهؤلاء العاملون يشخصون ويعالجون حالات الملاريا البسيطة، ويوزعون معلومات التوعية، ويعبئون المجتمعات المحلية للإدارة البيئية ويحددون مواقع توالد الحشرات الناقلة للمرض القريبة من هذه المجتمعات. وقد أمكن تحقيق ذلك عن طريق الاجتماعات التي تعقد على مستوى القرى والحلقات الدراسية الدورية التي يقيمها العاملون الصحيون في القرى، وعن طريق تنسيق المشاركة الريفية في أنشطة

أسبوعية للإدارة البيئية، وتتضمن تجفيف وردم مواقع توالد الحشرات.

رابعا، توفر الحكومة، عن طريق مكاتبها الإقليمية والمحلية، الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات للسكان الذين يحتاجون إليها. ومن المأمول أن تكون لكل أسرة ناموسيتان على الأقل، بحلول عام ٢٠٠٥.

خامسا، تستخدم علاجا مركبا للمرض على كل المستويات، وتطور نظاما مفصلا للعلاج يعرف باسم المبادئ التوجيهية للعلاج المعياري الإريتري.

سادسا، تقوم بأنشطة رش مبيدات الحشرات داخل البيوت، وإن كانت انتقائية، على أساس تاريخ الملاريا السابق في منطقة بذاتها و/أو شاهد على زيادة مفاجئة في مناطق أخرى. وهذا قد يتضمن، في بعض الحالات، تغطية كاملة لقرى في مناطق متضررة.

سابعا، تجري بشكل دوري اختبارات لرش مبيدات الحشرات بغية تحديد مدى سرعة تأثر الحشرات الناقلة للمرض بمبيد الحشرات المختار لإبادتها أو مقاومتها له.

ثامنا، تضع وتنشر على نطاق واسع مواد تثقيف وتوعية بلغات إريترية مختلفة، بما فيها العربية، والتيغرية والتيغرينا، وتستخدم بفعالية برامج الراديو والتلفزيون، وأيضا الاجتماعات في القرى لتحقيق ذلك الهدف. تاسعا، إن برنامج مكافحة الملاريا أنشأ أيضا علاقة تعاونية وثيقة مع الوزارات الإريترية المعنية، بما فيها على وجه الخصوص وزارتا الزراعة والبيئة، والأرض والمياه، وكذلك مع إدارة الأرصاد الجوية لتأمين نظم إشراف ملائمة وتطوير أساليب حساسة للتنبؤات الجوية.

وحكومة إريتريا، في جهودها للسيطرة على هذه الآفة، تتعاون مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وتتلقى منها المساعدة لبرنامج أبحاثها في علم الحشرات، وكذلك مشروع التعاون الإيطالي، ومنظمة الصحة العالمية، لبرنامج دحر الملاريا، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة – لضمان حماية الأطفال، والبلدان التي تدعم مشروع مكافحة الأمراض، الذي يتصدى لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، والسل.

ومع ذلك، تدرك إريتريا أنه إذا كان المراد أن تنجح حملة مكافحة الملاريا، فلا بد من أن تتجاوز الحدود الوطنية، وتستفيد من إنشاء آليات واستراتيجيات وبرامج إقليمية تعاونية فعالة لم تظهر في حيز الوجود حتى الآن.

وغني عن القول إن الحكومة الإريترية ستسعى بثبات وراء الأهداف التي حددتها لنفسها في خطتها الخمسية التي تنتهي في عام ٢٠٠٥. إن المهمة عظيمة والتحديات والعقبات كثيرة. ولكنها لن تكون مستعصية لو كان هناك سلام في كنف العدالة، سلام يقوم على سيادة القانون، سلام يحترم حُسن الجوار، سلام تتأصل جذوره في الإيمان والثقة. ولكن فرص تحقيق هذه المُثُل، ويا للأسف، تبدو هي الأخرى بعيدة المنال.

السيد راجالينغام (فيجي) (تكلم بالانكليزية): تثني فيجي على الأمين العام لتقريره الممتاز الوارد في الوثيقة A/36/136، والمعنون ”٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية لا سيما في أفريقيا“، كما تؤيد توصياته.

لقد طال وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كل ركن من أركان المعمورة. وآثاره ضربت عائلات واقتصادات وحكومات. وقد تضيع أجيال بأسرها قبل أن تبرأ منه بالكامل. وبالمثل، تراجعت الخطوات الإنمائية الواسعة التي أنجزت في العقود الأخيرة. أما الملاريا فإنها لا تقل عن هذا الوباء تخريبا، وإن كانت أقل منه ذكرا.

وهناك أجزاء من منطقتنا لا تزال موبوءة بالملاريا. ورغم أن إحصاءاتنا تبدو، نسبيا، أقل إزعاجا مما هي في

مناطق أخرى، فقد استأثرت بانتباه وموارد على صعيد العالم. ولا نعتقد أن هذا المؤشر الإحصائي يدعو إلى التراخي في اتخاذ التدابير الوقائية لضمان عدم وصول المرض إلى أبعاد وبائية. والواقع أنه لا يجوز لمثل هذا الشعور بالرضا عن الذات أن يتسبب في عودة الملاريا إلى بلدان، مثل فيجي، نجحت في تخليص مواطنيها من هذا المرض. ومن دواعي الأسى أن السل أصبح ضمن تلك الأمراض المخربة التي عادت إلى الظهور.

ونعترف بالجهود المكثفة التي تبذلها منظمة الصحة العالمية في محاولتها السيطرة على هذا المرض، وكذلك مبادرات حكومات الدول الأعضاء لمكافحة هذه الآفة. وتقرير منظمة الصحة العالمية الوارد في الوثيقة A/58/136 دقيق في تفاصيله وإحصاءاته. وتشجعنا ملاحظة أن خطة العمل لدحر الملاريا عالمية في منظورها وشاملة لجميع البلدان والمناطق، بغض النظر عن حجمها أو مدى تأثرها بوباء الملاريا. وفي منطقتنا، نثق بأن مشروع رصد موارد لمكافحة الملاريا من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، سيحدث فرقا ملحوظا نحو بلوغ أهداف البرنامج العالمي.

إن البلدان النامية ضعيفة بصفة خاصة أمام هجوم أي وباء. فهي تفتقر إلى القاعدة الصناعية لإنتاج المستحضرات الصيدلانية اللازمة لتلبية الاحتياجات، وإلى سهولة توفر الموارد المالية لشراء المنتجات الصيدلانية من المصنعين. وعلى نفس المنوال، فعندما يصل مرض ما إلى أبعاد الوباء تكون بصحبته أيضا التهابات أو أمراض انتهازية، ومميتة في أكثر الأحيان، ولها نفس القدرة من حيث ما تخلفه من أثر.

وتقرير منظمة الصحة العالمية أتاح لنا إمعان النظر في الصورة الكئيبة التي اتخذها وباء الملاريا في أفريقيا. ومن الواضح أن استئصال، أو على الأقل تخفيف وطأة، هذه الأوبئة في أفريقيا، إلى جانب آثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المهلكة، يتوقف على التنمية. والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، لكونه رائدا في هذا المجال، هو السبيل الوحيد الذي يتيح للبلدان الأفريقية إمكانية الوصول إلى الأموال المطلوبة لمكافحة الملاريا، وفقا لما يتناسب مع شدة احتياجاتها.

ومن الواضح أن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يمكن أن يعزز هذا الكفاح. وثمة بدائل مالية أخرى، مثل مقايضة الديون، تشكل أساسا سليما يستوجب النظر فيها من جانب الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، بالتشارك مع مؤسسات بريتون وودز. وهناك حاجة إلى دعم القطاع الخاص والصناعة لهذا البرنامج والمساهمة فيه.

ونقر أيضا بمساهمات المنظمات الحكومية. والمساعدة التي تقدمها منظمات غير حكومية، مثل جماعة فرسان مالطة، في إنشاء عيادات لمرضى النوم في بلدة ييي بجنوب السودان، جديرة بالذكر في هذا المقام.

وثمة أمراض أخرى كثيرة معدية ويمكن الوقاية منها تؤثر سلبا على البلدان الأفريقية. وفي فيجي، تترتب على داء الخيطيات وحمى الضنك والجذام ومرض السكر آثار مدمرة، كما أن معدل انتشار السل آخذ في التزايد. والرعاية والعلاج والوقاية في المراحل الأولى تحتاج إلى تناولها بصورة شاملة من قبل منظمة الصحة العالمية وأصحاب المصلحة.

السيد علهاي (جيبوتي) (تكلم بالانكليزية): مع حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفورية، يبدو أن عالمنا قد انتقل من حالة الوعي والمعرفة بالمعلومات، إلى حالة تجمع بين تخمة المعلومات والجهل الفعلي بها. الأمر الذي أدى إلى إزاحة شواغل كثيرة تستحق انتباه المجتمع الدولي، بعيدا عن أنظار الرأي العام في خضم معركة التنافس على الاهتمام التي تخوضها مجموعة كبيرة من القضايا. فالكفاح

ضد الإرهاب بمختلف أشكاله، والحروب التي نشبت مؤخرا في آسيا، وبالذات في أفغانستان والعراق، وتلك التي تعصف بالقارة الأفريقية، علاوة على أزمة انتشار آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ما هي إلا بعض المسائل الأكثر إلحاحا، التي تضافرت لكي تدفع بالملاريا بعيدا عن دائرة اهتمامات الرأي العام. ولا غرابة، إذن، في أن يظل هذا المرض يشكل تهديدا خطيرا لملايين الناس.

إن الجهد المبذول لمكافحة الملاريا يبرز واضحا في الأهداف الإنمائية للألفية التي تسعى إلى وقف وعكس اتجاه انتشار هذا المرض والأمراض الرئيسية الأخرى بحلول عام ٢٠١٥.

وبموجب القرار ٥٧/٢٩٤ أعلنت الأمم المتحدة الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ ”عقد دحر الملاريا في البلدان النامية لا سيما في أفريقيا“. ودعا ذلك القرار إلى تأييد توصيات الأمين العام الواردة في الوثيقة A/57/123. وما نسعى وراءه في هذه الجلسة وفي اجتماعات أخرى ذات صلة هو الحصول على معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة.

وسيجري تنفيذ التوصيات بطبيعة الحال على أرض الواقع، والوقائع هنا مذهلة. ويبرز تقرير الأمين العام الأخير عن تنفيذ الإعلان بشأن الألفية إحصائيات مثيرة للقلق فيما يتعلق بصفة خاصة بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن الواضح أن أفريقيا تمثل المركز الرئيسي لأزمة الملاريا.

ومما يحسب لأفريقيا أنها سلمت بهذه الحقيقة. وحدد إعلان ٢٠٠٠ بعض أهداف ودعا الدول الأفريقية وشركاءها إلى تخصيص موارد جديدة، لا تقل عن بليون دولار في السنة، لمكافحة هذا المرض. وأصدر تقريره عن الملاريا في أفريقيا لعام ٢٠٠٣ يوم ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وهو يوم الملاريا في أفريقيا، وأجرى تقييما لحالة الملاريا.

ومن الواضح أنه لا بد من زيادة الأموال المرصودة لأغراض الملاريا. فقد أنفق مبلغ زهيد قدره ٢٠٠ مليون دولار في العالم كله في عام ٢٠٠٢، مقارنة بمبلغ البليون دولار الموصى به لأفريقيا وحدها. ولكن لعل ما هو أكثر أهمية من مجرد توفير الأموال الحاجة إلى التزام الحكومات في أفريقيا وإلى تعزيز قدرة القوة العاملة. ويجب أن ينقل المجتمع الدولي التكنولوجيا الجديدة للبلدان النامية، ولا سيما لإنتاج الناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية ذات الأثر الطويل، ويجب إيجاد الطرق لزيادة توافر العقاقير المركبة لمواجهة الملاريا المقاومة للعديد من العقاقير.

وكما هو الحال بالنسبة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يلوح دور كل من الوقاية والعلاج بشكل كبير بالنسبة للملاريا. ويبدو أنه يمكن إنقاذ آلاف الأرواح، وخاصة أرواح الأطفال، بمجرد الاستخدام الفعال لناموسيات الأسرّة المعالجة بالمبيدات الحشرية. بيد أن استعمالها مقيد نظراً لارتفاع تكلفة تلك الناموسيات. ويمكن خفض هذه التكاليف بخفض التعريفات الجمركية والضرائب العالية التي تفرض عليها داخل أفريقيا. وسوف يتسنى لمزيد من الناس شراء هذه الناموسيات بالأسعار المخفضة الناجمة، الأمر الذي من شأنه حفز إمكانيات السوق على الإنتاج بشكل تجاري. وستكون النتيجة طريقة منخفضة التكاليف ولكنها شديدة الفعالية للحد من معدل الإصابة بالملاريا بين مستخدمي هذه الطريقة.

ويتسم تقرير الأمين العام بالثقة الشديدة في إمكانيات الناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية ذات الأثر الطويل، التي تعالج في المصنع ولا تتطلب أي معالجة أخرى خلال فترة الأربع أو الخمس سنوات المقدرة للاستخدام. ومع أن هذه الناموسيات تعد فتحاً كبيراً في الوقاية من الملاريا، فإن الإنتاج العالمي منها غير كاف. ويوصي التقرير بإنشاء عدد يتراوح بين خمسة إلى عشرة مصانع إضافية في

أفريقيا في مواقع استراتيجية في غضون السنوات القليلة المقبلة. وأكثر من ذلك إثارة للأمل أن هذه الناموسيات ذات المبيدات الطويلة الأثر تصنع من بوليمرات مشتقة من النفط. ومن ثم يمكن لشركات النفط في أفريقيا توفير هذه البوليمرات إما بالمجان أو بتكلفة زهيدة.

وتزداد أهمية الناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية الطويلة الأثر ازدياداً كبيراً حين ندرس تنامي مناعة طفيليات الملاريا ومقاومتها، وخاصة بالنسبة لعقار الملاريا الرئيسي الكلوروكين. ولذلك فإن من الأمور البالغة الأهمية إعداد طرق علاج جديدة. وتوصي منظمة الصحة العالمية باستعمال علاج مركب أساسه الأرتيميسينين، يبدو واعداً للغاية، بغضّ النظر عن تكلفته العالية نسبياً والخبرة التشغيلية المحدودة في أفريقيا. ويقال إن شركة صيدلانية واحدة توفر هذا العلاج بسعر التكلفة. وقد تليها شركات أخرى، إلى جانب الحكومات المانحة، في استكشاف استراتيجيات لإتاحته بأدنى تكلفة.

ولأسباب متعددة، يسدد السكان في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى تكلفة الوقاية من الملاريا وعلاجها من أموالهم الخاصة. إلا أن ما هو أهم من ذلك أنه بالنظر إلى انخفاض مستوى المعرفة والوعي والمعلومات الذي لا مفر منه، وكلها مرتبطة بضعف وسائل الاتصال والتعليم العام، فلا يوجد إلا قليل من التوجيه بشأن النوعية أو الأمان أو الملاءمة. وللتثقيف العام أهمية حيوية في هذا الصدد.

ولعل الحقيقة الجوهرية التي يلزم التنويه بها هي الاستنتاج الذي خلص إليه تقرير الأمين العام من أن الملاريا قابلة للعلاج ويمكن الوقاية والشفاء منها. ويتضح ذلك في معدل الإصابة الذي قد ينعدم أو ينخفض مستواه في كثير من مناطق العالم التي تم فيها استئصال الملاريا. ومن الممكن تحقيق إنجازات كبيرة في كثير من البلدان بمجرد استخدام الأدوات الموجودة. أما تطوير أدوات جديدة من قبيل الأمصال فجدير بالدعم المتواصل، برغم أنه قد تفصلنا عنها سنوات. ومع أنه يجري إحراز تقدم، فإنه يعد أبطأ مما ينبغي إذا قيس بأهدافنا وتوصياتنا. ويمثل إنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا فتحاً كبيراً وهو يعد بإمكانية الحصول على الأموال اللازمة لمكافحة الملاريا وفقاً للاحتياجات. وسيكون إنفاق هذه الأموال في محله بالنظر إلى أن التحليل الاقتصادي الكلي يشير إلى أن العائد الصافي للاستثمار في مكافحة الملاريا كبير ويزيد كثيراً عن الاستثمار المبدئي من حيث تحسن الأداء الاقتصادي والحد من الفقر.

وأخيراً سيكون من السخف أن نناقش الوقاية من الملاريا وعلاجها في أفريقيا دون التنويه بالجهود الخاصة الرائعة التي تبذلها مؤسسة بيل ومليندا غيتس. ومع أن من الصحيح أن المؤسسة هي أكبر المؤسسات تمويلاً في العالم، فإن ما يبرز ليس حجم الهبات التي يقدمها هؤلاء الأفراد بل حدة تركيزهم واهتمامهم الشخصي بأرواح الفقراء ورفاههم على نطاق العالم. وكما تشير إحدى الصحف الأمريكية، يراهن آل غيتس مراهنة كبيرة على المشاكل العلمية الكبيرة والعويصة. وقد خصصوا ما يزيد على ١٢٦ مليون دولار لإيجاد لقاح للإيدز ونحو ١٥٠ مليون دولار لإعداد عقار للملاريا. وقد سافروا شخصياً في رحلة شاقة إلى عيادة نائية في موزامبيق ليعلنوا عن أكبر منحة لأبحاث الملاريا في التاريخ، منتهزين الفرصة لتسليط الأضواء على ضريبة الملاريا الفادحة المتمثلة في وفاة أكثر من مليون طفل في العام، معظمهم في أفريقيا. وقد قدموا مؤخراً منحة قدرها ٢٨ مليون دولار لإجراء مجموعة كبيرة من الاختبارات على طريقة لو نجحت فقد تخفض عدد وفيات الملاريا في أفريقيا بمقدار النصف.

ومن المفهوم أن جزءاً كبيراً من العالم يشارك آل غيتس عدم فهمهم السبب في أن الآخرين وحكوماتهم لا تشاطرهم الشعور بإلحاح المشكلة. ونرجو أن تنضم مزيد من الحكومات والمنظمات إلى هذه القضية النبيلة لاستئصال إحدى الآفات التي ابتليت بها البشرية من على ظهر الأرض.

السيد زينا (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقديري وشكري الصادقين للأمين العام لتقريره الشامل المعنون ”٢٠٠١-٢٠١٠ عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا“ (A/58/136 و Corr.1). ويتفق وفدي مع التوصيات التي يتضمنها اتفاقاً كاملاً.

ومن نافلة القول إن أفريقيا، وهي أكثر مناطق العالم تهميشاً، تعاني من مختلف أشكال الحرمان الاجتماعي والاقتصادي التي تودي بأرواح الملايين من الناس كل عام. كما أن من الصحيح دائماً أن النمو الاقتصادي البالغ السوء والجوع والمجاعة والمرض من الألفاظ المعتاد استخدامها في وصف شقاء هذه القارة.

وحين يتكلم المرء عن الأمراض في أفريقيا، يكاد يكون مستحيلاً عدم الإشارة إلى الملاريا. وبالرغم من أن الملاريا مشكلة صحية عالمية، فإنها ما زالت مرض المعوزين، وبصفة خاصة في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. وتتمثل الأسباب الرئيسية في اندلاع هذا الوباء في المنطقة في التغيرات الكبرى في النظام البيئي الوبائي الذي يتواتر حدوثه في أجزاء مختلفة من القارة، والإنهاء السابق لأوانه أو الانقطاع غير المقرر عن تدابير مكافحة الملاريا في المناطق المعرضة للوباء ، أو تحركات السكان بسبب متطلبات العمالة الموسمية، أو اللاجئين، أو الهجرة لأسباب مختلفة.

ولا تختلف إثيوبيا عن سائر البلدان الأفريقية المتضررة جداً من هذا المرض. فقد أثبت هذا الوباء أنه مشكلة صحية واقتصادية عامة كبيرة في إثيوبيا، التي يتعرض فيها ٤٠ مليون شخص للإصابة بهذا المرض، وحيث يقدر عدد الحالات التي يبلغ عنها سنوياً بنحو ٤ إلى ٥ ملايين حالة. ويأتي هذا المرض على رأس قائمة الأمراض الرئيسية القاتلة في البلاد، كما أن عدداً كبيراً من المرضى الذين يتلقون العلاج دون الدخول إلى المستشفيات هم من المصابين بهذا المرض. ويبدو أن تكرار الجفاف على نطاق واسع وما يترتب عليه من سوء تغذية يهيئان بيئة ملائمة لهجوم هذا الوباء وانتشاره في مختلف مناطق البلاد. ووفقاً لوفد منظمة الصحة العالمية الرفيع المستوى الذي زار مؤخراً المناطق المتضررة من الجفاف في إثيوبيا، سيزداد انتشار وباء الملاريا أثناء الشهرين القادمين. فضلاً عن ذلك، ووفقاً لما جاء في نفس التقرير، ما لم تتخذ التدابير المناسبة فإن من المؤكد أن عشرات آلاف الأشخاص سيموتون من هذا الوباء.

وفي محاولة لمكافحة انتشار هذا الوباء، تحاول الحكومة، مستخدمة أفضل قدرة لمواردها، اتخاذ التدابير الضرورية. وبالإضافة إلى انضمامها إلى الحملة العالمية لمكافحة الملاريا، فإنها استهلت خطة استراتيجية لمكافحة الملاريا خاصة بالبلد مدتها خمس سنوات. وبالتعاون مع المنظمات الدولية، مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها، يجري بذل جهود تستهدف أضعف قطاع من قطاعات السكان، وهو على وجه التحديد قطاع الحوامل والأطفال في المناطق الريفية، واستهلت الحكومة حملة أوسع نطاقا لمكافحة انتشار هذا الوباء. وقد جاء في تقرير الأمين العام ”غير أن العقبات التي تعوق تدفقات الموارد الفعالة لمكافحة الملاريا تم الآن تحديدها وأدرجت مكافحة الملاريا من جديد في جدول أعمال الحكومة“ (A/58/136، الفقرة ٢١).

وفضلاً عن النقاط التي تناولتها بإيجاز في بداية كلمتي فيما يتعلق بالصعوبات التي تواجهها قارتنا الأفريقية، فإن

الألم وما يقدم من تضحية للتغلب على هذه الحالة المروعة في المنطقة أصبحا لا يطاقان. ولما كان المجتمع الدولي يدرك هذا الخطر، فإنه استهل في مطلع الألفية الجديدة مبادرة لتخفيف حدة التحديات الكبيرة التي تعوق نمو المنطقة بتحديد مختلف الأهداف الإنمائية. ولتحقيق هذه الغاية، جرى التسليم بأن الأمراض المنتشرة في المنطقة الأفريقية تعوق تحقيق الرخاء. وبناءً على ذلك، شدد المجتمع الدولي على أهمية التضامن في التصدي لهذه المشكلة. ويتجسد هذا الالتزام بتخفيف تأثيرات هذا الوباء على الأهداف الإنمائية للألفية. فإنشاء صندوق عالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا مسعى هام ومشجع من جانب المجتمع الدولي لدعم البلدان الفقيرة في ما تبذل من جهود لإحراز تقدم في مكافحة الملاريا. وإثيوبيا، وهي بلد مستفيد من الصندوق العالمي، تدعو المجتمع الدولي، لا سيما الشركاء من البلدان المتقدمة النمو، إلى زيادة تدفق المساعدة المالية للصندوق. ونعتقد أن هذا التعاون يتمشى مع الالتزام السياسي لشركائنا بالمساعدة على تحقيق حلم وقف انتشار الملاريا على صعيد عالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر متكلم في إطار هذا البند. وبهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٥١ من جدول الأعمال.

البند ١٦٠ من جدول الأعمال
الأزمة العالمية للسلامة على الطرق
تقرير الأمين العام (A/58/228)
مشروع القرار A/58/L.3

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل عمان كي يعرض مشروع القرار A/58/L.3.

السيد الهناي (عُمان) (تكلم بالانكليزية): تناقش الجمعية العامة لأول مرة وباء آخر ينتشر بسرعة – وهو وباء الوفيات والإصابات الناتجة عن حركة السير على الطرق في العالم. ويتضمن تقرير الأمين العام (A/58/228) إحصاءات مقلقة جدا. فقبل أكثر من ١٠٠ عام بقليل حدثت أول وفاة نتيجة لحركة السير على الطرق. واليوم، يقتل يومياً نحو ٣ ٠٠٠ شخص في جميع أنحاء العالم نتيجة لحوادث الاصطدام على الطرق، بينما يصاب آلاف آخرون بجراح، لن يتمكن بعضهم أبداً من أن يحيا حياة منتجة. ومن المقلق أيضاً أن البلدان النامية تتحمل القسط الأكبر من هذا العبء، حيث تزداد الطرق كل يوم ازدحاماً بالسيارات والناس.

ولكن، دعونا لا نفقد الأمل. لم نخسر المعركة بعد. ويمكننا أن نفعل شيئاً حيال ذلك. أنا متفائل بأنه يمكننا أن نسيطر على هذا البلاء. أنا متفائل لسببين: أولاً، إننا نفهم على نحو غير مسبوق ديناميات حوادث الطرق، وثانياً، لدينا نطاق واسع من وسائل التدخل الفعالة لمنع وقوع هذه الحوادث.

اسمحوا لي أولاً أن أقول كلمة عن المعدل السريع المتوقع لازدياد الوفيات على الطرق في العالم النامي. هذه كارثة من صنع الإنسان، ونعرف جيداً سبب زيادة الوفيات والإصابات في البلدان المتدنية والمتوسطة الدخل. وما يجعل هذا الوباء مختلفاً عن وباء الإيدز وجائحة المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارز) أننا نستطيع فهم هذه المشكلة ومكافحتها.

في البلدان النامية، ضحايا حوادث الطرق هم أكثر الناس ضعفاً، إنهم مستخدِمو الطرق الضعفاء. فمعظم الضحايا الذين يصابون أو يقتلون من جراء حركة السير على الطرق هم من المشاة، وهذا على نقيض الحالة في البلدان المتقدمة النمو، حيث يشكل سائقو وركاب السيارات معظم الضحايا. وبفضل معايير التصنيع الصارمة

التي تفرض على شركات تصنيع السيارات في البلدان المتقدمة النمو، توفّر لهؤلاء الركاب والسائقين حماية جيدة بواسطة إطار من الفولاذ للسيارات التي يركبونها.

في البلدان النامية، المشاة وراكبو الدراجات الهوائية هم أضعف مستخدِمي الطرق؛ فهؤلاء لا توجد حماية لهم. فالأمهات اللواتي يحملن الأطفال يمشين بين حافلات الركاب والسيارات والشاحنات التي تتحرك بسرعة، بينما إشارات السير النادرة كثيراً ما يجري تجاهلها حتى عندما تكون موجودة.

واحتمال أن تقتل السيارات شخصاً في البلدان النامية أكبر بكثير من أن تقتل السيارات شخصاً في البلدان المتقدمة النمو. وفي بعض البلدان النامية، يصل فتك السيارات بالناس مائتي ضعف عما هو الحال في البلدان المتقدمة النمو. فضلاً عن ذلك، فإننا نعرف أيضاً أن الشركات المصنعة للسيارات تخطط لزيادة الإنتاج والتصدير إلى العالم النامي. وبازدياد عدد السيارات، سيزداد أيضاً عدد الوفيات والإصابات — ما لم نتخذ إجراء ما.

ومن هنا نستطيع أن نعرف معدل نمو هذا الوباء. إنها حقيقة علمية أننا نعيش في عالم يقوم على السبب والنتيجة. فعندما نفهم السبب، نستطيع أن نتحكم في النتائج. وفي هذه الحالة، نعرف بالضبط السبب الكامن وراء معدلات الوفيات المتزايدة، وهذا يعطينا ميزة لدى التصدي لهذه المشكلة. وهذا هو السبب الأول لشعوري بالتفاؤل.

والسبب الثاني لشعوري بالتفاؤل يكمن في الطريقة الجديدة للتفكير في السلامة على الطرق. وقد كانت النظرة التاريخية للطريقة التي تهدف إلى منع الوفيات بسبب حوادث الطرق تتمثل ببساطة في تنبيه السائقين والمشاة أن يتمتعوا بالحرص. وكنا نعتقد أن معنى الوقاية هو تعليم الناس إجراءات السلامة. وبذلك، فإن التعليم كان الأداة الوحيدة التي لدينا لمنع الحوادث. والآن أدركنا أن هناك تدابير عديدة يمكن الأخذ بها وأن المسؤولية لا تقع على عاتق الأفراد فحسب، بل ينبغي أن تكون مسؤولية مشتركة فيما بين قطاعات ومستويات عديدة في بلداننا.

لقد تم تطوير نهج أكثر تقدما للسلامة على الطرق، وهو النهج الذي يسلم بأن السائق والمركبة والهيكل الأساسي هي عناصر حيوية ثلاثة لنظام فعال. ويسلم ذلك النهج بأن هناك الكثير الذي يمكن أن نفعله لمنع حوادث الطرق. والنهج القائم على النظم يسعى إلى تحديد جميع مصادر الخطأ والتصميم اللذين يسهمان في حوادث الطرق، ومن ثم يحاول تخفيف آثارها. ويقترح نهج النظم ذلك أولا النظر في الطرق وإحداث تغييرات فيها. فعلى سبيل المثال، ليس هناك ما يفصل المشاة ووسائل النقل غير الميكانيكية عن حركة المرور والسيارات المسرعة. كما أن الكثير من الطرق لا توجد فيها موانع فاصلة أو حتى خطوط بيضاء في الوسط للفصل بين مجاوز السير. وينبغي أن يكون للمجتمعات المحلية طرق دائرية حول القرى والمدن بدلا من طرق تعبرها من الداخل. كما يجب التخلص من النقاط المخفية التي تحد من رؤية السائقين، إضافة إلى وضع حواجز لتخفيف السرعة على الطرق لحث السائقين على تخفيف السرعة.

بعد ذلك يمكننا إجراء تغييرات في تصميم المركبات. فهناك الكثير من المركبات القديمة تفتقر إلى أجهزة السلامة مثل عمود المقود القابل للطي والأجهزة التي تمتص تأثير الصدمات والتي تشبه الأكورديون في عملها. ويمكن إضافة أجهزة السلامة تلك – وأجهزة أخرى كحزام الأمان، ومقاعد الأطفال والأكياس الهوائية وزيادة الإضاءة لتحسين مدى الرؤية – إلى تعديلات في مقدمة المركبات وذلك من أجل تخفيض إصابات المشاة.

كما يمكننا النظر إلى السلوك البشري لإحداث تغييرات فيه. فبإمكاننا صياغة وتنفيذ القوانين لتنفيذ أقصى

العقوبات بسائقي المركبات لتجاوزهم السرعة أو لقيادتهم تحت تأثير المخدرات أو الكحول. كما يمكن دعم القوانين وإنفاذها على الجميع، ابتداء من أعلى المستويات في الحكومات ونزولا إلى كافة مستويات المجتمع, وتدريس تلك القوانين في السنوات الأولى في المدارس.

وبالنيابة عن مقدمي مشروع القرار – أذربيجان، أستراليا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، البحرين، بنما، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، السودان، سويسرا، الصين، غرينادا، قطر، كوبا، الكويت، لبنان، ماليزيا، المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليمن وعمان – أتشرف الآن بأن أعرض مشروع القرار حول الأزمة العالمية للسلامة على الطرق، الوارد في الوثيقة (A/58/L.3). ومنذ صدور مشروع القرار، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، ترينيداد وتوباغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مولدوفا، سنغافورة، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، ناورو واليونان.

ومن أجل زيادة التوعية حيال جسامة مشكلة الإصابات الناجمة عن حركة المرور على الطرق، فإن الدول المقدمة لمشروع القرار تطالب بعقد جلسة عامة للجمعية العامة بتاريخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ لجمع مندوبي الحكومات والخبراء معا بغية مناقشة هذه المسألة. وسوف تعقد تلك الجلسة اقترانا بالاحتفال بيوم الصحة العالمي الذي سيقام بتاريخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وقيام منظمة الصحة العالمية في ذلك اليوم بنشر تقريرها العالمي المعني بالوقاية من الإصابات الناجمة عن السير على الطرق.

وبالتزامن مع الجلسة العامة، يطالب مقدمو مشروع القرار بتنظيم اجتماع للسماح للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، وأعضاء المجتمع المدني والأطراف الأخرى المهتمة بهذه المسألة بالمشاركة في تبادل المعلومات حول أفضل الممارسات الخاصة بالسلامة على الطرق. ويطالب مقدمو المشروع أيضا بأن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتيسير تبادل المعلومات حول أفضل الممارسات للسلامة على الطرق وصياغة توصيات للسيطرة على الإصابات الناجمة عن حوادث الطرق. ومن المتوقع أن تشكل نتائج تبادل المعلومات بين اللجان الإقليمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ذات الصلة الأخرى وتبادل الآراء في الاجتماع الذي سيعقد في جلسة ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ أساسا لتقرير الأمين العام الذي سيقدم إلى الجمعية العامة خلال دورتها الستين.

وأود أن أتقدم بشكري العميق إلى الوفود التي شاركت في المشاورات غير الرسمية العديدة التي عقدناها والتي قدمت اقتراحات بناءة وتعديلات ونصائح.

وأتشرف بأن أوصي باعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار A/58/L.3.

في الختام، إن كوارث حوادث الطرق ليست نائجة بالضرورة عن التطور. فوسائل النقل الميكانيكية تمثل تقدما إيجابيا للبشر وتسمح لنا، كمجتمع، بالنمو اقتصاديا. ويمكننا ضمان أنه عندما تقوم دولنا بنقل البشر والسلع لدعم التنمية والتجارة، علينا أن نفعل ذلك بشكل آمن. وبالنسبة لوفدي، هذا يشكل فرصة استثنائية لنا جميعا للمساعدة في تحقيق ذلك الهدف – وهي فرصة لإحداث تغيير إيجابي في حياة الرجال والنساء والأطفال في أنحاء العالم كافة.

السيد سوهالي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): بادي ذي بدء، يود وفدي أن يثني على وفد عمان لمبادرته في إثارة هذا الموضوع الهام بوصفه بندا في جدول أعمال الجمعية

العامة. ونعرب على وجه الخصوص عن تقديرنا الخالص للسفير فؤاد الهناي، الممثل الدائم لسلطنة عمان لدى الأمم المتحدة على جهوده الدؤوبة وتفانيه في متابعة هذه المسألة. ويود وفدي أيضا أن ينوّه بدور وإسهامات الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمع المدني في هذه المبادرة. ونرحب بنشر تقرير الأمين العام الافتتاحي/الدتشيني A/58/228 بشأن الأزمة العالمية للسلامة على الطرق. ونؤيد التوصيات الواردة في التقرير، حيث أن ماليزيا نفذت أو هي في طور تنفيذ، معظمها.

وفقا للإحصاءات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، تتسبب حوادث المرور على الطرق عبر العالم في وفاة أكثر من مليون شخص، وفي إصابة وإعاقة اكثر من ١٠ ملايين آخرين سنويا. وفي عام ٢٠٠٠ شكلت حوادث حركة المرور على الطرق السبب التاسع من أسباب الوفيات الرئيسية. ومثل هذه الحالة المخيفة تضر بالبلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. إلا أن، ٨٨ في المائة من تلك الوفيات والإصابات وقعت في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن ٦ ملايين شخص على الأقل سيموتون وأن ٦٠ مليونا آخرين سيصابون بجراح أو سيعاقون في البلدان النامية خلال السنوات العشر القادمة نتيجة لحوادث ناجمة عن حركة المرور على الطرق. تستدعي هذه الأرقام اهتماما جديا وعاجلا وجهودا عالمية متضافرة للتصدي لسبب الموت والإصابات هذا الذي يمكن تجنبه بشكل كبير، وعكس مساره.

وتم في ماليزيا تسجيل وقوع أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ حادثة مرور على الطرق في العام ٢٠٠٢ وحده. وقد أدت تلك الحالات إلى وفاة حوالي ٦ ٠٠٠ ماليزي. وبقي معدل الوفيات الناتج عن تلك الحوادث ٤,٩ حالة وفاة في العام ٢٠٠٢ لكل ١٠ ٠٠٠ مركبة مسجلة. ونتيجة لذلك، فإن مجموع الخسائر إزاء الناتج الوطني الإجمالي الناشئة عن تلك الحالة تصل إلى ١,٤٢ بليون دولار.

وقد حافظت حكومة ماليزيا على التزام طويل الأجل وثابت للتصدي لهذه المشكلة وذلك من أجل إنقاذ الأرواح وإدارة الموارد القيمة التي تحتاج إليها التنمية. وتم إنشاء مجلس ماليزيا الوطني للسلامة على الطرق في العام ١٩٦٢. ومن خلال المجلس الوطني تتابع حكومة ماليزيا بذل مختلف الجهود لتخفيض عدد حوادث المرور على الطرق وتعزيز الوعي بخصوص السلامة على الطرق بين مستخدمي الطرق والشعب بشكل عام. وقد وضع المجلس هدفا يتمثل في تخفيض الوفيات إلى معدل ٤ وفيات لكل ١٠ ٠٠٠ مركبة مسجلة بحلول العام ٢٠١٠. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، أطلقت ماليزيا في العام ١٩٩٧ حملة على الصعيد الوطني لسلامة المرور على الطرق وبرنامج توعية يقوم على فكرة التعليم والتطبيق والهندسة.وكانت هذه الحملة فعالة في تخفيض عدد الوفيات الناجمة عن الحوادث على الطرق إلى ٥ ٨٨٦ حالة وفاة في العام ٢٠٠٢. وستتابع ماليزيا بذل جهود جدية لتخفيض هذا العدد مرة أخرى.

وبالإضافة إلى الجهود المبذولة على الصعيد الوطني، فإن ماليزيا من المساهمين الفاعلين على المستوى الإقليمي والعالمي في وضع الاستراتيجيات لتنمية مستدامة لهياكل الطرق الأساسية. ومن بين أمور أخرى، فإن تلك الاستراتيجيات ترمي إلى التخفيض من حوادث المرور على الطرق ببناء هياكل أساسية للطرق أكثر سلامة ويمكن استعمالها بطريقة ودية وبتعزيز وضمان صيانة أكثر فعالية لهياكل الطرق. وتشارك ماليزيا في الشراكة العالمية للسلامة على الطرق التي أنشأها البنك الدولي، والرابطة العالمية للطرق، ولجنة النقل البري والسلامة التابعة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ورابطة هندسة الطرق في آسيا وجنوب شرقي آسيا والفريق العامل المعني بالنقل على الطرق وسلامة

الطرق التابع لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا. ونحن نؤمن أن المشاورات في تلك المحافل وغيرها والخبرة المكتسبة منها كانت وستبقى مفيدة في الجهود الجماعية من أجل التصدي لتلك المسألة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وسيكون ذلك أيضا وفقا لإحدى النتائج التي يشتمل عليها تقرير الأمين العام المقدم في إطار هذا البند.

إن إحصاءات الوفيات، والإصابات والإعاقات الناتجة عن حركة المرور على الطرق يجب أن تكون مصدر قلق كبير لنا. فهي تشكل عبئا على ضميرنا الإنساني ودواعي انشغال لنا بسبب أثرها المدمر والمتعدد الأبعاد على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعاتنا المحلية. إن خسارة مجرد حياة واحدة والإعاقات التي تتسبب بها حوادث الطرق لديهما أثر سلبي ضار على الأفراد والعائلات والمجتمعات المحلية. ومن المؤلم لأي إنسان أن يسمع بوفاة أصدقاء أعزاء وأفراد عائلة – قد يكون مراهقا اشترك في سباق دراجات نارية غير قانوني على شوارع كوالالمبور، أو عائلة عائدة من إجازة قضتها في مكان ما في اليونان، أو حافلة مليئة بالركاب قتلوا في واد في مكان ما في باكستان. مبدئيا، هذه الحوادث تؤثر مباشرة وبصورة عنيفة على العائلة والوحدات الاجتماعية من الناحيتين العاطفية والنفسية. ونتيجة لذلك سيكون لها تأثير تدريجي على المجتمع بنطاقه الأوسع وعلى البلد ككل بسبب الخسائر البشرية والاقتصادية والاجتماعية.

وبناء على دراسات أجرتها منظمة الصحة العالمية وجامعة هارفرد والبنك الدولي، من المتوقع أنه بحلول العام ٢٠٢٠ ستتزايد حوادث الطرق، إذا تركت دون كابح، لتصبح السبب الرئيسي الثاني في التسبب في الوفيات والإعاقة في العالم. إن وضع هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة جاء في حينه، خاصة أن السلامة على الطرق ستكون موضوع ومحط تركيز يوم الصحة العالمي في العام ٢٠٠٤. وتؤيد ماليزيا تبني ذلك الموضوع الذي يشكل بداية حملة عالمية لسلامة حركة المرور على الطرق. كما أننا نؤيد مشروع القرار المعروض على الجمعية بخصوص هذا البند.

لقد أثرت حوادث حركة المرور على الطرق علينا جميعا بطريقة أو بأخرى. وللأمم المتحدة دور هام تضطلع به في قيادة الجهود الدولية للتصدي لهذه المشكلة التي يمكن منعها بشكل كبير لكنها أيضا مشكلة سلامة عامة دامية. ثقوا بأن ماليزيا، ضمن الوسائل والقدرات المتاحة لنا، تلتزم بتقديم إسهامها في ذلك المجال.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): إن الوفد الصيني يؤيد النظر في البند المعنون ''الأزمة العالمية للسلامة على الطرق'' في الدورة الحالية للجمعية العامة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأسجل امتناننا للبعثة الدائمة لعمان على هذه المبادرة. كما أود أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، على التقرير الزاخر بالمعلومات (A/58/228) الذي قدمه إلى الجمعية العامة في إطار هذا البند.

وفقا لتقرير الأمين العام، فإن الإصابات الناجمة عن حركة المرور على الطرق أصبحت أزمة صحية عامة ذات أبعاد عالمية. ففي عام ٢٠٠٠، توفي ١,٢٦ مليون شخص في العالم بأسره نتيجة للإصابات الناجمة عن حركة المرور على الطرق والتي تمثل ٢,٢ في المائة من الوفيات في العالم وتحتل المرتبة التاسعة في سلم الأسباب الرئيسية المؤدية إلى الوفاة والاعتلال. ويستفاد من توقعات منظمة الصحة العالمية انه بحلول عام ٢٠٢٠ يمكن للإصابات الناجمة عن حركة المرور على الطرق أن تشغل المرتبة الثالثة من بين الأسباب المؤدية إلى الوفاة والإعاقة مما يجعلها في مقدمة المشاكل الصحية الأخرى من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا.

ومن دواعي القلق حقيقة أن الخسائر التي تتكبدها البلدان النامية نتيجة للإصابات الناجمة عن حركة المرور على

الطرق تفوق بكثير تلك التي تتكبدها الدول المتقدمة النمو. فمن بين ١,٢٦ مليون حالة وفاة ناجمة عن حركة المرور على الطرق في العام ٢٠٠٠ ، حوالي ١,٠٤ مليون وفاة حدثت في الدول النامية تشكل ما نسبته ٨٨ في المائة من مجموع عدد الوفيات، في حين لا تشكل النسبة في الدول المتقدمة النمو سوى ١٢ في المائة. و بطبيعة الحال، وإزاء هذه الحالة الخطيرة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز التعاون ويسعى إلى تحسين سلامة الطرق في جميع البلدان خاصة في البلدان النامية. وفي ذلك السياق أود أن أعرض أربع نقاط.

أولا، إن كفالة سلامة الطرق هو تعهد منهجي يتضمن البشر، والمركبات، والطرق، والبيئة والإدارة. ولدى وضع قوانين محددة وسياسات وتدابير في محاولة للقضاء على أسباب الإصابات الناجمة عن حركة المرور على الطرق، ينبغي للبلدان أن تأخذ في الحسبان الصورة الكبرى ومجموعة العوامل الكاملة.

ثانيا، وإذا أخذنا في الاعتبار أن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الأساسية عن السلامة على الطرق، ينبغي لها أن تعطي الأولوية للتدخلات الوقائية. ولدى القيام بذلك، ينبغي أن تعتمد على مساهمة وتعاون جميع قطاعات المجتمع المحلي؛ والعمل على زيادة وعي الإدارات الحكومية ذات الصلة، وسلطات النقل، والشعب بشكل عام، وكفالة سلامة الطرق.

ثالثا، إن العمل بفعالية لتعزيز التعاون الدولي هو أمر لا سبيل إلى اجتنابه. وينبغي للبلدان أن تزيد من تبادل المعلومات فيما بينها، وأن يتعلم واحدها من الآخر وأن توحد جهودها من أجل تحسين السلامة على الطرق لأن البلدان النامية تعاني من القيود الاقتصادية ومن هياكلها الأساسية كما أن تقنيات الإدارة الخاصة بها لم تصل بعد إلى الكمال. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزودها بالمساعدة الضرورية في مجال التمويل والمجالات الفنية والإدارية.

رابعا، إن منظمة الصحة العالمية التي تتحمل عبء المسؤولية عن حفظ الجميع في صحة جيدة ينبغي أن تضطلع بدور في التصدي لهذه المشكلة. ولقد لاحظنا بسرور أن منظمة الصحة العالمية قد اختارت موضوع السلامة على الطرق ليكون موضوع يوم الصحة العالمي للعام ٢٠٠٤. ونأمل أن تزيد احتفالات يوم الصحة العالمي اهتمام الجمهور بالسلامة على الطرق في جميع البلدان وأن تجعل السفر أكثر أمانا وراحة.

إن الصين بلد نام. ومع النمو المستدام والسليم للاقتصاد الصيني على مدى العقدين الماضيين، فقد قطع بناء الطرق وصناعة السيارات شوطا بعيدا من التقدم. وقد أصبح من التحديات الكبيرة التي تواجهها الحكومة الصينية كيفية تعزيز السلامة على الطرق، والتعجيل بسن التشريعات الخاصة بالسلامة على الطرق، وزيادة تسهيلات المعلومات في الطرق الرئيسية السريعة وسلامة المرور في مراكز المدن، وتعزيز التدريب للسائقين وتثقيفهم على السلامة في السير، وتحسين وسائل منع حوادث الطرق ورفع مستوى العلاج والتأهيل للمصابين في حوادث السير. ونأمل أن نعزز تعاوننا مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات والوكالات الدولية، وأن نستفيد من الخبرة المتقدمة لبلدان أخرى، وأن نصل إلى مستويات أعلى في جهودنا لتعزيز بناء القدرات في مجال السلامة على الطرق في الصين.

السيد فارغاس (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكر البعثة الدائمة لعمان على تولي هذه المبادرة الهامة.

في الأيام الأولى لظهور السيارات، استهزأ بعض الناس بتلك المركبات البطيئة، وعندما مرُّوا بها هتفوا ''شدها إلى حصان''. وقد رحب بها آخرون على أمل أن هذه العربة الحديثة ستضع حدا للسلوك الخطير للخيالة الذين كانوا يمتطون الخيل بسرعة في الشوارع معرّضين المارة للخطر.

والآن، مر ١٠٠ عام منذ ذلك الوقت، والنكات والأمل بدّدهما فعليا أزمة الطرق التي يصعب السيطرة عليها، والتي تؤثر بدرجات متفاوتة على كل بلد في العالم، وعواقبها تنعكس في بيانات إحصائية مذهلة.

إن حوادث الطرق مسؤولة اليوم عن وجود ما يناهز ٣٠ مليون شخص معاق، وتؤدي إلى موت ثلاثة ملايين شخص سنويا. وهذه الأرقام جعلت حوادث السير السبب الرئيسي في خسارة سنوات الحياة المحتملة. وتكلِّف حوادث الطرق ٥٠٠ بليون دولار سنويا في الخدمات الطبية، وهي مسؤولة عن خسارة في الإنتاج بما يعادل ١ في المائة من إجمالي الناتج المحلي لبلد ما. ومع ذلك، فإن هذه الإحصاءات تبقى عاجزة عن تجسيد أبعاد المآسي التي تسببها حوادث الطرق للأفراد والعائلات، والتي أصبحنا جميعا ضحاياها الفعليين أو المحتملين.

إن حوادث السير تولّد أسبابا للعنف وتزيدها تعقيدا. فهي تضر بالاقتصاد والبيئة وتؤثر سلبا على الصحة البدنية والعقلية للناس، وكذلك على القيم الاجتماعية والثقافية، كالأمن والتضامن، وعلى جهود تحسين نوعية الحياة.

ومنذ فترة طويلة لم تعد مشكلة السلامة على الطرق تخص البلدان المتقدمة النمو وحدها، أو ظاهرة تقتصر على المراكز السكانية في المدن. ففي بلدي مثلا يزداد استخدام السيارات بوتيرة سريعة مما يضاعف أخطار حوادث السير، وبذلك يزيد بشكل مقلق تلوث الهواء بالغازات السامة. وبين عامي ١٩٨١ و ٢٠٠٢، ارتفع عدد الوفيات في مكان الحوادث بنسبة ٢٤٣ في المائة. ومع أن نسبة الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق انخفضت تدريجيا، إلا أن هذا الانخفاض لا يعود إلى الانخفاض الصافي في العدد الحقيقي للوفيات، بل بسبب ازدياد عدد الحوادث التي لا تؤدي إلى وفاة. وتضاعف عدد الحوادث خلال السنوات العشر الماضية، بحيث بلغ ٦٤ ٤٤٠ حادثا في العام ٢٠٠٢. وفي دولة عدد سكانها لا يزيد على أربعة ملايين نسمة، فإن هذه الأرقام تدل على أن قلة الأمان في الطرق تمثِّل مشكلة خطيرة جدا على الصعيد الاجتماعي، ومشكلة صحة عامة تؤثر بصورة رئيسية على الأطفال والطلاب، وعلى أهم مجموعات السكان الفاعلة في الحياة الاقتصادية.

وقد اتبعت استراتيجيات السلامة على الطرق، لعدة أجيال، النموذج التقليدي الذي يعتمد أربعة عناصر: فرض القوانين، والهندسة، والتثقيف، والطوارئ. ولكن أصبح ضروريا أن تضاف إلى هذا النموذج التقليدي استراتيجيات جديدة مكملة. وفيما يتعلق بكوستاريكا نفسها، فإن سلطات الطرق والمرور تبذل جهودا مركّزة لتعزيز عملها وتحقيق نتائج ملموسة وفعالة.

وفي ذلك الصدد، أدخل بلدي عدة عناصر جديدة في جهود تحقيق السلامة على الطرق في نهج يجمع بين مجموعة من النظريات، والسياسات، والاستراتيجيات، والموارد والخبرات. وإزاء ذلك، لا بد من الأخذ في الحسبان معطيات محددة، تتعلق بالجغرافيا، والسكان، والثقافة، والمناخ. كذلك، من الضروري إشراك السلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة وتنفيذ سياسة السلامة على الطرق. وينبغي أن تعمل الإدارة المحلية للسلامة على الطرق على قيام المستخدمين لنظام الطرق أنفسهم بوضع مناهج للمشاركة في تصميم، وتنفيذ، ورصد، ومراقبة، وتقييم خطط وبرامج السلامة على الطرق في المنطقة، مع الأخذ في الحسبان مقتضيات البيئة المحلية. وفضلا عن ذلك، ونظرا للطبيعة الديناميكية لمسألة السلامة على الطرق، لا بد من اعتماد اللامركزية في صنع القرارات السياسية والتقنية والمالية المتعلقة بها.

وأود أن أؤكد بشكل خاص على أهمية أن يكون للهندسة وجه إنساني. فعملية صنع القرار فيما يتعلق بتنفيذ أعمال الهندسة المدنية ينبغي أن تأخذ في الحسبان الخصوصيات والاحتياجات الخاصة لأضعف مستخدمي نظام السير. فمن بين أمور أخرى، يتطلب الحفاظ الدائم على السلامة في الطرق الأخذ بعين الاعتبار قدرات المستخدمين. فلا ينبغي أن يكون نظام الطرق معقّدا على نحو يستعصي على استعمال أقل المستخدمين كفاءة. وهذه فكرة يجب أن ننظر فيها.

ومنذ البدايات الأولى للسيارة، نظر إليها بوصفها أداة في خدمة الإنسان، تدّخر الوقت والجهد البدني والموارد الاقتصادية، وليس غاية في حد ذاتها، وقطعا، ليس سلاحا للتدمير الشامل. وعلينا أن نوحِّد جهودنا لكي نكفل أن تكون المواصلات على الطرق، من جديد، وسيلة للسلامة والوصول السريع إلى المكان المقصود، وليس تهديدا دائما لكل طفل وبالغ.

وفي الختام، أود أن أعرب عن شكرنا للأمين العام على تقريره عن الأزمة العالمية للسلامة على الطرق (A/58/228)، وأود مرة أخرى أن أشكر وفد عمان على ريادته في إعداد مشروع القرار بشأن هذا البند، ويسعدنا أن نكون من بين مقدميه.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا البلدان المنضمة إلى الاتحاد وهي قبرص، والجمهورية التشيكية، وإستونيا، وهنغاريا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وبولندا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والبلدان المنتسبة، وهي بلغاريا، ورومانيا وتركيا، وبلدا الرابطة الاقتصادية للتجارة الحرة، وهما أيسلندا، وليختنشتاين.

إن الاتحاد الأوروبي يرحب بتقرير الأمين العام (A/58/228) بشأن الحاجة إلى بذل جهود عالمية لتعميق الوعي بالآثار الصحية، والتكلفة الاجتماعية والاقتصادية لحوادث الطرق والإصابات. وفداحة العبء الذي تمثِّله الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق تنعكس في الأرقام التي قدمها تقرير منظمة الصحة العالمية. ومن الواضح أيضا أن هذه المشكلة المتعلقة بالصحة العامة تؤثر بشدة على البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وذلك يقوض فرص تحقيق التنمية المستدامة إلى حد كبير.

ورغم فداحة هذه المشكلة، نحن مقتنعون بأن بمقدورنا أن نفعل المزيد لمنع الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق وخفضها. فتلك الحوادث يمكن منع حدوثها، كما يمكن تخفيف أثرها على المجتمع من خلال الالتزام السياسي للحكومات الوطنية.

وبمقدورنا أيضا أن نفعل المزيد على الصعيد الدولي للتصدي لتلك المشكلة. وتحقيقا لذلك، ندعو منظومة الأمم المتحدة إلى بذل الجهود لدعم تطوير السياسات المتعلقة بالسلامة على الطرق، وتعزيز إدماج الشواغل المرتبطة بالسلامة على الطرق في جميع السياسات الوطنية ذات الصلة – بما في ذلك السياسات المتصلة بالنساء والأطفال والمسنين – في الإطار الشامل للتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، ينبغي أن يُطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، فضلا عن المصارف الإنمائية الإقليمية، أن تضطلع بدور أساسي من خلال عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والورقة الاستراتيجية للحد من الفقر. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تسهم أيضا بتقديم المساعدة في مجال جمع المعلومات الهام. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بمبادرة منظمة الصحة العالمية لتحديد

السلامة على الطرق باعتبارها موضوع اليوم العالمي للصحة، الذي يحتفل به في باريس بتاريخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

والاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبيرة لمشكلة السلامة على الطرق. وينعكس هذا الالتزام في اعتماد المفوضية الأوروبية مؤخرا برنامج العمل الأوروبي من أجل السلامة على الطرق للفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٠، والذي يهدف إلى خفض عدد ضحايا حوادث الطرق في الاتحاد الأوروبي ككل إلى النصف بحلول عام ٢٠١٠. ويوفر نفس البرنامج أساساً لإنشاء مرصد أوروبي للسلامة على الطرق في إطار المفوضية.

ومشكلة السلامة على الطرق مدرجة في جدول أعمال الاتحاد الأوروبي. وسيجتمع وزراء النقل في الدول الأعضاء في الاتحاد في فيرونا، إيطاليا، خلال الأيام القليلة القادمة، لمناقشة خطوط العمل ذات الأولوية بغية تحسين تنسيق معايير السلامة في أوروبا.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن إنقاذ الأرواح من خلال سياسة فعالة للسلامة على الطرق يشكل تحدياً صعباً، ولكنه التزام أخلاقي لكل الدول الأعضاء أيضا.

وأخيرا، إذ أتكلم بصفتي الوطنية، اسمحوا لي بأن أضيف أن إيطاليا مستعدة للانضمام إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/58/L.3، بشأن الأزمة العالمية للسلامة على الطرق.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.